الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra-
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : … …..... / D.S.E / 2017

الموضـــوع

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة

دراسة حالة الجزائر للفترة (2002-2015)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالـيـة واقتصـاد دولـي

إعداد الطـالبة :

عواطف طبش

تحـت إشـراف :

أ.د.حياة بن سماعين

http://www.univ-biskra.dz/

السنة الجامعية : 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَن يَتَّقِ اللَّه يَجْعَل لَّه مَخْرَجا ويَرْزقْه منْ حَيْث
لاَ يَحْتَسب وَمَن يَتَوَكَّل عَلَى اللَّه فَهوَ حَسْبه إنَّ
اللَّه بَالغ أَمْرَه قَدْ جَعَل اللَّه لكُل شَيْء قَدْرا

-الطلاق الآية(2-3)

صدق الله العظيم

إهـــــداء

إلى روح أبي الكريم أسكنه الله فسيح جنانه

إلى الشمعة التي أضأت و مازلت تضيء دربي أمي التي أدعو من الله عز وجل أن يشفيها ويطيل في عمرها

إلى إخوتــي نور الدين، نصر الدين، رضا وشقيقتاي الغاليتان على قلبي عبير وعذراء والأخت التي لا يعرفها أحد صبرين

وإلى صباح، عفاف، نجوى...

إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى زملاء الدراسة زكرياء، وسيلة، فوزية، عائشة

إلى صديقاتي وزميلاتي في العمل عسلي فايزة، أمال، عبلة، حميدة، نبيلة، سهيلة، جميلة، منى، أسماء، جويدة، صديقة،عايدة، نهلة، فطيمة، نجوى، فوزية، ليلى، اسمهان، حياة، لمياء ...

و إلى صديقتي الغالية زهرة اليامنة

إلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم لساني.

طبش عواطف

شكـر وعرفـان

الحمد لله رب العالمين، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على عطائه و فضله ونعمه
و صلي اللهم و سلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عرفانا بالجميل، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى:

الأستاذة الدكتورة **بن اسماعين حياة** لقبولها الإشراف على مذكرتي، ولما قدمته من دعم وملاحظات زادتني توجيها وفهما للموضوع.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من أجل إتمام هذه المذكرة داعية المولى عز وجل أن يجعل هذا في ميزان حسناتهم، أخص بالذكر الأستاذ الفاضل الدكتور **شنشونة محمد** لما قدمه لي من مساعدات ونصائح وتوجيهات قيمة لإتمام هذه المذكرة.

وأتقدم بالشكر إلى كل من الأستاذة جودي حنان، والأستاذ قشوط إلياس والأستاذة باشا نجاح لتقديم يد المساعدة لي.

كما أخص بالذكر أيضا صديقاتي **كفية قسميوري،علوي شمس نريمان،عريش حنان، عطية حليمة** لما قدموه لي من دعم ومساعدات لإتمام هذه المذكرة .

ويسعدني في الأخير أن أشكر كذلك جميع من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد.

الملخص

عملت الجزائر في محاولة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية على تجسيد العديد من الإصلاحات الاقتصادية، الرامية إلى معالجة الاختلالات المتضمنة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث عمدت إلى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بنية أعمالها و توفير الإطار القانوني والتنظيمي للظفر بأكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من مزاياه المتعددة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ووكالات تسهر على تطبيق ما جاءت به قوانين الاستثمار.

هذه التدفقات التي يمكنها أن تعمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي و جعلها أكثر استقرارا ومعالجة الاختلالات التي من أبرزها خفض معدلات البطالة، التي تعد من المشاكل الأكثر حدة في مواجهة الاقتصاد الجزائري.

تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في الوقوف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ودوره في التقليص البطالة خلال الفترة (2002-2015)، ومدى مساهمة هذا النوع من الاستثمارات في امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة ورفع القدرات التأهيلة للموارد البشرية خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، مناخ الاستثمار، التشغيل.

Résumé :

Afin d'adapter son économie avec les changements mondiaux, l'Algérie a envisagé plusieurs politiques de réforme pour corriger les déséquilibres dans divers secteurs d'activité économique. Et pour ce faire, l'Algérie s'est lancée dans des programmes d'amélioration de son climat d'investissement à travers un cadre législative et organisationnel adéquat favorisant la meilleure façon pour bénéficier des ADE, ainsi la création des organismes qui veillent à l'application des lois d'investissement.

Les flux gagnés de cette politique pourrait améliorer les indices macro-économiques et de les rendent plus stables, et diminuer les déséquilibres notamment la réduction de taux de chômage considéré comme l'un des problèmes majeurs de l'économie algérienne.

l'objectif principal de cette étude est de mettre en évidence la réalité des investissements directs étrangers en Algérie et son rôle dans la réduction du chômage au cours de la période (2002-2015), et la contribution de ce type d'investissement dans l'absorption du chômage , la création de nouveaux emplois et l'augmentation de la capacité de mise a niveau des ressources humaines .

Mots clés : ADE, chômage, climat d'investissement, l'emploi

فهرس المحتويات

فهرس المحتويـــات

العنـــــــــوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II
ملخص البحث باللغة العربية	III
ملخص البحث باللغة الأجنبية	IV
فهرس المحتويات	VIII-VI
فهرس الجداول	X
فهرس الأشكال	XI
فهرس المختصرات	XIII
مقدمة عامة	ب-و
الإشكالية والتساؤلات الفرعية	ج
الفرضيات	ج-د
أهداف الدراسة	د
أهمية الدراسة	د
منهجية الدراسة	د-هـ
الدراسات السابقة	هـ-و
هيكل الدراسة	و
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	**23-2**
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	**7-3**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	4-3
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	7-4
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	**13-7**
المطلب الأول: النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر	8-7
المطلب الثاني: النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر	13-8
المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	**19-13**

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	15-13
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	19-15
المبحث الرابع : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	**22-19**
المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر	21-20
المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	22-21
خلاصـــة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للبطالة	**46-25**
تمهيد	25
المبحث الأول: ماهية البطالة	**30-26**
المطلب الأول: تعريف البطالة	27-26
المطلب الثاني: قياس البطالة وأسبابها	30-27
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة	**38-30**
المطلب الأول: النظريات التقليدية للبطالة	35-30
المطلب الثاني: النظريات الحديثة للبطالة	38-35
المبحث الثالث: أنواع البطالة وأثارها	**45-39**
المطلب الأول: أنواع البطالة	40-39
المطلب الثاني: آثار البطالة	42-40
المبحث الرابع: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم البطالة	**45-42**
المطلب الأول: البعد الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على حجم البطالة	43-42
المطلب الثاني: البعد السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على حجم البطالة	45-43
خلاصـــة الفصل الثاني	46
الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في خفض معدلات البطالة للفترة (2002-2015)	**78-48**
تمهيد	48
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**64-49**
المطلب الأول: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والبيئة التشريعية والتنظيمية له	55-49
المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر(2002-2015)	62-55
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	64-62
المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر	**72-65**

المطلب الأول: أسباب ومميزات البطالة في الجزائر	65-68
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر (2002-2015)	68-69
المطلب الثالث: برامج مكافحة البطالة في الجزائر	70-72
المبحث الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في الجزائر (2002-2015)	**72-78**
المطلب الأول: حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2002-2015)	72-73
المطلب الثاني: توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب قطاع النشاط والأقاليم المستثمرة (2002-2015)	74-77
خلاصـــة الفصل الثالث	78
خاتمة عامة	80-82
قائمة المراجع	84-89

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجـداول

رقم الجدول	عنــوان الجــدول	الصفحــة
01	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	12
02	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015)	56
03	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2015)	58
04	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2015)	60
05	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)	68
06	عدد مناصب الشغل التي وفرها كل من الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)	73
07	توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط في الجزائر المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)	74
08	توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)	76

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	دورة حياة المنتج الدولي	10
02	منحنى بياني يمثل سوق العمل والبطالة عند الكلاسيك	32
03	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015)	56
04	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2015)	59
05	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2015)	61
06	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)	68
07	توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط في الجزائر المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)	75
08	توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)	77

قائمة المختصرات

قائـمة المـختصرات

الرقم	الرمـز	المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الفرنسية
01	IDE	الاستثمار الأجنبي المباشر	Investissement directe étranger
02	CNUCED	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية	Conférence de Nations Unies sur le Commerce et le Développement
03	FMI	صندوق النقد الدولي	Fons Monétaire International
04	OMC	المنظمة العالمية للتجارة	Organisation Mondiale du Commerce
05	BIT	المكتب الدولي للعمل	Bureau International du Travail
06	APSI	وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات	Agence de Promotion et Suivie des Investissements
07	ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Agence Nationale de Développement de l'Investissement
08	ONS	الديوان الوطني للإحصائيات	Office National des Statistiques
09	CNI	المجلس الوطني للاستثمار	Conseil National de l'Investissement

مقدمة عامة

أولا: تمهيد

إن التسارع في تشكيل النظام العالمي الجديد أثناء عقدي التسعينات والألفية الجديدة، بفعل العولمة ومنطق الشمولية وما نتج عنه من ترابط للدول فيما بينها بفعل التطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال، الذي قلص إلى حد كبير الزمن بين إنتاج وتطبيق المعرفة، وكذلك انفتاح الأسواق العالمية من خلال إلغاء بعض القيود بين الدول بفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية، وهو ما ساهم بشكل كبير في ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز مشجعة للمستثمرين الأجانب، وهذا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية.

ومع تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة وكذا إمكانية تحقيقه للعديد من المزايا المصاحبة لتدفقات هذا الاستثمار، وإلى جانب هذه الامتيازات يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، ومن أهمها مشكلة البطالة، وتوفير العملة الصعبة التي يمكن أن تعطي التوازن لميزان المدفوعات أو تحقق فائضا فيها، كما يدعم التنمية في قطاعات حيوية كالصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية.

ومن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر، في مقدمتها الحد من مشكلة البطالة، التي تعد من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية ظاهرة، وتعرقل مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات، تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير ظاهرة البطالة وإيجاد مخرج لها، من خلال معالجتها بالاستعانة باستثمارات أجنبية مباشرة لامتصاص القدر الأكبر من اليد العاملة غير المشغلة، وفي هذا الصدد لجأت الكثير من الدول إلى وضع سياسات أكثر فاعلية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي بدورها تعمل على امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل جديدة، إذ أن الحكومة لن تتمكن من استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات وغيرهم ، لذلك يبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الخيارات الأكثر مساهمة في تشغيل العمالة ورفع مستوى التأهيل خاصة لحملة الشهادات.

وبإعتبار الجزائر أحد الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة فهي تسعى جاهدة لخلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة وتدريب العمالة الوطنية، ونظرا لإدراك الحكومة الجزائرية أهمية الاستثمار الأجنبي

المباشر وانعكاساته على سوق العمل لخلق فرص عمل جديدة، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة، فقد شرعت في وقت سابق على توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات من أهمها قانون النقد والقرض، كما قامت بعدة إصلاحات اقتصادية في هذا الصدد، منها تقليص دور الدولة وخوصصة جزء من القطاع العام، علها تشكل إشارات واضحة ومشجعة لدخول الرأسمال الأجنبي، وكنتيجة لسعي الجزائر إلى تحفيز حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح المجال للمستثمرين الأجانب لدعم عملية التنمية في الاقتصاد الوطني، والتخفيف من حدة البطالة تظهر ملامح إشكالية بحثنا.

ثانيا: الإشكاليــة

وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض في تفاصيله أكثر، سنحاول من خلال بحثنا الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (2002-2015)؟**

ب- الأسئلة الفرعيــة :

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، محاولين من خلالها إبراز النقاط الأساسية المحتواة في الإشكالية:

1- ما طبيعة الاستثمار المباشر الأجنبي وإلى ماذا يهدف ؟

2- ما هي مشكلة البطالة وكيف يمكن معالجتها ؟

3- كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل ؟

4-ما فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (2002-2015) ؟

ثالثا:الفرضــيات

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات الآتيية التي سندرك صحتها من خطئها بعد هذه الدراسة:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وبالتالي من الممكن انه يهدف إلى استثمار تلك الرساميل في مشاريع جديدة أو مشاريع قائمة في الدولة المضيفة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2-مشكلة البطالة هي ظاهرة اقتصادية سلبية تكمن في نقص التشغيل والتوظف للأشخاص الراغبين في العمل، ويمكن معالجتها من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية، كأحد الخيارات.

3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا كبيرا وفعال في التقليص من حدة البطالة والقضاء على جانب النقص في التشغيل وخلق فرص عمل جديدة.

4-ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ضئيل في تقليص معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (2002-2015).

رابعا:أهــداف الدراســة

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1-إبراز الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع المستوى المعيشي للأفراد.

2-معرفة أثار الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الآثار المباشرة وغير المباشرة على مستوى العمالة من خلال خلق فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية.

3- الكشف عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2015).

خامسا: أهميــة الدراسـة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي يتضمنها موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة فعالة لخلق فرص العمل، وبالتالي التخفيف من مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها على اقتصاد السوق، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة، وفي هذا الصدد تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على كيفية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص نسب البطالة بالجزائر.

سادسا:منهـجية الــدراسة

أ-**المنهج المستخدم:** للإجابة عن إشكالية البحث واختبار مدى صحة الفروض المتبناة، ونظرا لطبيعة البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي عند التعرض للمفاهيم والمنهج التحليلي من خلال تحليل جداول الأرقام والمعطيات.

ب-مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في دراسة حالة الجزائر لرغبتنا الشديدة في رصد أهم تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر بها ورصد إحصائيات البطالة بعد تبنيها لهذا النوع من الاستثمارات.

جـ-فترة الدراسة: شملت الفترة الزمنية من سنة 2002 إلى 2015 والتي صاحبت تطبيق الجزائر لجملة من الإصلاحات والتدابير، و وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لامتصاص نسب البطالة، أهمها برامج الانتعاش الاقتصادي وشهدت هذه الفترة تطورا ملحوظا في حركة الرساميل الدولية نحو الجزائر بعد العشرية السوداء.

د-وسائل جمع البيانات : اعتمدت هذه الدراسة في جانبها النظري على ما توفره الكتب والرسائل الجامعية، والمقالات والمؤتمرات والمجلات الورقية والالكترونية المنشورة والمتاحة على المواقع من المادة العلمية اللازمة لتغطية جوانب النظرية للموضوع، و التي تناولت ظاهرة البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الإحصائيات والتقارير الصادرة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والأرقام الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات في جانبها التطبيقي.

سابعا:محـددات الدراســة

بالنسبة لصعوبات البحث فإن أهم صعوبة اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة حول مستويات البطالة، وأيضا ضيق الوقت يعتبر من احد العراقيل التي واجهتنا.

ثامنا:الـدراسات الســابقـة

1/ الدراسة الأولى لأطروحة دكتوراه لـ فارس فضيل المعنونة" **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية قياسية تحليلية حالة الجزائر-** في مارس 2004، والتي تهدف إلى تقييم تدفقات الاستثمارات المباشرة إلى الدول العربية وإبراز مدى التكافيء بشأن الاستثمار الوارد إليها من خلال مستويات أدائه وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، معتمداً في دراسته على التحليل الوصفي وأسلوب القياس، وخلص بنتائج من أبرزها أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول تبقى ضعيفة ومتباينة، وذلك راجع للسياسات العامة المتعلقة بالاستثمار .

2/ الدراسة الثانية لأطروحة ماجستير لـ عبد الكريم كاكي تحت عنوان " **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، 2010-2011، التي تهدف إلى مراجعة القوانين والتشريعات لمختلف المنظمات والنظم الجزائرية ، ومدى ملاءمتها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، معتمداً على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، إلى أن توصلت الدراسة بتوفير بيئة استثمارية مناسبة عن طريق الإصلاحات الاقتصادية والمالية، من خلال تقديم ضمانات وتحفيزات هامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3/ الدراسة الثالثة لـ بقاط حنان، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، أطروحة ماجستير 2006-2007، وهذه الدراسة تنطبق على الدراسة التطبيقية المستند إليها خلال بحثنا، والتي تهدف إلى تحديد أهم الأسباب التي تسبب ظاهرة البطالة في الجزائر وكيفية معالجتها من خلال إصلاحات الدولة الاقتصادية، معتمدا على المنهج التحليلي والأسلوب القياسي، بحيث خلصت إلى أن الجزائر تسعى للحد من ظاهرة البطالة بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة، من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار الوطني والأجنبي ، وبالرغم من كل الجهود المبذولة تبقى نسبة البطالة بالجزائر مرتفعة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في البحث عن أهم الأسباب التي تساهم في عدم تقليص مستويات البطالة في الجزائر بالشكل المرغوب فيه، بالرغم من تواجد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجهه للقطاعات البترولية على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك للفترة 2002-2015 .

تاسعاً: هيكل الـدراسـة : لإنجاز الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي :

الفصل الأول جاء تحت عنوان عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد قسم إلى ثلاث مباحث، حيث يتحدث المبحث الأول عن ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثاني عن النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتعرض المبحث الثالث إلى أشكال الاستثمار الأجنبي ومحدداته، المبحث الرابع عن أثار الاستثمار الأجنبي المباشر .

أما **الفصل الثاني** فقد خصص لدراسة الإطار المفاهيمي للبطالة في حين ركز المبحث الأول على ماهية البطالة والمبحث الثاني عن النظريات المفسرة للبطالة والمبحث الثالث عن أنواع البطالة وأثارها والمبحث الرابع عن مؤشرات قياس معدلات البطالة، المبحث الأخير يتضمن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم البطالة .

ثم يأتي **الفصل الثالث** وهو جوهر الدراسة، أين نعرج إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في خفض معدلات البطالة للفترة (2002-2015)، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، في حين تطرق المبحث الثاني لواقع البطالة في الجزائر أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في الجزائر (2002-2015).

الفصل الأول:

الإطـــار النـــظـري

للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيـــد

إن المتتبع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية يدرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ولا يزال، يشكل محورا اهتمام العديد من الاقتصاديين والكتاب والمفكرين في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية، كونه أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية ، وأيضا لكونه يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا وغيرها من المزايا التي يحملها الاستثمار الأجنبي المباشر في طياته، لذا سارعت العديد من الدول إلى تبني سياسات مستقطبة له، إلا أن تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون أساسا بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته، أما الخاصية الأخرى التي تخصه، فتتجلى في كون تدفقاته الواردة للدول المضيفة لها انعكاسات قد تكون إيجابية أو سلبية تمس مختلف المستويات، وعليه فإن دوافع الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر يجعلها تسعى إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض.

وبهدف التفصيل في هذا النوع من الاستثمار نتطرق في هذا الفصل إلى النقاط الموالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

المبحث الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت وتباينت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية استقطبت اهتمام العديد من الاقتصاديين والهيئات الدولية، غير أن هذه الظاهرة أصبحت شعار الدول وغايتها لجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عامل محرك يساعد على دفع وتيرة النمو إلى الأمام وتحقيق التنمية، وعلى هذا الأساس نتجت عدة أهداف جعلت الدول تسعى إلى تحقيقها والبلوغ إليها.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف والمفاهيم التي تناولها الاقتصاديون في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى التباين في وجهات نظرهم حول الهدف المرجو من عملية الاستثمار، ونوجز في النقاط الموالية بعض التعاريف التي تناولته لباحثين والهيأت الدولية:

أولا: تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين

- **تعريف عبد السلام أبو قحف:** الاستثمار الأجنبي المباشر IDE هو" الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو الكل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني ,في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع Joint Venture الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية قي جميع المجالات إلى الدول المضيفة ".[1]
- **تعريف فريد النجار:** الاستثمار الأجنبي المباشر هو "السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة".[2]
- **تعريف (Bertin Gilles):** الاستثمار الأجنبي المباشر هو "يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع الاستثماري، حيث يكون هذا الاستثمار في شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".[3]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص ص 366،367.

[2] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 24.

[3] عنترة برباش، **أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي: الجزائر – المغرب– تونس" دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990– 2012**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف– المسيلة–، 2015–2016، ص 5.

- **تعريف (Raymond Bertrand):** الاستثمار الأجنبي المباشر هو " وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى و خاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة ".[1]

ثانيا: تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية

تم إدراج تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل بعض المؤسسات والهيئات الدولية كل حسب وجهته فيما يلي:[2]

- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED):** الاستثمار الأجنبي المباشر هو "ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، كما يعكس منفعة و سيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها".
- **تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):** الاستثمار الأجنبي المباشر هو "حصول مستثمر مقيم في اقتصاد ما على حصة ثابتة في مشروع يتم انجازه في اقتصادٍ آخر، وتنطوي هذه المصلحة على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمشروع حيث تعطى له (أي المستثمر) الحق في المشاركة في إدارة المشروع، ويسمى هذا المستثمر بالمستثمر المباشر ، ويسمى هذا المشروع بمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر".
- **تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC):** الاستثمار الأجنبي المباشر هو "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر "هو ذلك الاستثمار الذي يتّخذ عدّة أشكال يجريه مستثمر أجنبي ومن ثم يديره ويشرف عليه بشكل مستقل أو بشكل مشارك، وهذا المستثمر يتّخذ عدّة صفات (عمومي، خاص، طبيعي أو معنوي) في البلد غير البلد الذي يقيم فيه بغرض تحقيق أهداف مختلفة".

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تظهر من خلال ما يمكن توفره من موارد في تلك البلد، وكذلك ما أمكن توفيره من تمويل ونقل للتكنولوجيا وغيرها له. أما فيما يخص الأهداف المرجوة منه فهي تختلف بحسب الجهة المستفيدة منه.

[1] عنترة برباش ، المرجع السابق، ص 5.

[2] المرجع السابق، ص 6.

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:[1]

1. إمداد الدولة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات بعدد من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول مثل رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية كما أنها تعتبر قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.
2. إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد فقط على توفير التمويل اللازم لشراء مصانع وآلات جديدة فحسب بل تسمح بنقل التكنولوجيا والتنظيم والإدارة المتطورة من جانب أكثر تقدما إلى جانب المتلقي.
3. يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور هام في مجال التنمية البشرية فالمشروعات الاستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام في المدن الجديدة تعمل على خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية مما يساهم على حل جزء من مشكلة البطالة.
4. رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلي زيادة المدخرات وبالتالي زيادة الاستثمارات.
5. تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان مدفوعاتها.
6. انتشار الآثار الإيجابية على مستوي الاقتصاد القومي ككل نتيجة تشابك العلاقات التي تربط بين الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية يسهم في زيادة إنتاجيتها وكفاءة إدارة هذه الشركات كما ينعكس ذلك علي تطوير مؤسسات البيع المحلية التي تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

[1] نورية عبد محمد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه، الفلسفة، فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012، ص ص 37، 38.

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تلجأ الكثير من الشركات والأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى من أجل تحقيق أهداف معينة، وتهدف كذلك الدول المضيفة للاستثمارات إلى تحقيق بعض المكاسب من وراء قبولها لهذه المشروعات على أراضيها ، والنقاط الموالية توضح أهداف الطرفين.

1. أهداف الشركات الأجنبية من الاستثمار الأجنبي المباشر

تهدف الشركات المتعددة الجنسيات من وراء قيامها بالاستثمار في الدول الأجنبية إلى تحقيق العديد من الامتيازات والمنافع التي لا تتمكن من تحقيقها في بلدها الأم، وهذه الأهداف يمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

- ✓ الحصول على المواد الخام من الدول المضيفة لأجل استخدامها في صناعاتها.
- ✓ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- ✓ الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها، حيث أن أجرة العامل مثلا في تلك الدول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا، وكذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول أقل منها في الدول المتقدمة صناعيا.
- ✓ الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ومن أهمها تقديم الحوافز الضريبية وتوفير فرص استثمارية دائمة وإعطاء ضمانات للمستثمرين وتوفير أنظمة للمعلومات وغيرها.
- ✓ الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.
- ✓ قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.
- ✓ تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

---

1 فاطمة رحال، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر: 2000-2010**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2011-2012، ص ص 87، 88.

2. أهداف الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر

تهدف الدول المضيفة من وراء قبولها للاستثمارات على أراضيها إلى تحقيق العديد من المزايا والحصول على العديد من الأهداف من بينها:[1]

- ✓ الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجديدة في الدول الأجنبية، إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
- ✓ الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.
- ✓ الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام مشروعات معينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج.
- ✓ التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
- ✓ تدريب العاملين ورفع مستوى التأهيل التقني لاستخدام وسائل الإنتاج الحديثة.

المبـحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت المحاولات من قبل الاقتصاديين لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل دوافعها وشرح سلوك الدولة الأم في اقتحام أسواق الدول المضيفة وكذلك معرفة الشروط الواجب توفرها في تلك الدول لجعلها وجهة للمستثمر الأجنبي كل حسب نظرته، وفيما يلي يتم عرض أهم النظريات لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تم تفسير وشرح حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النظريتين الكلاسيكية التي اعتمدت في تحليلها له على دور كل من رأس المال والتكنولوجيا في دفع عجلة النمو الاقتصادي، أما النظرية النيوكلاسيكية اعتمدت في تحليلها لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاختلافات في أسعار الفائدة بين الدول.

أولا: النظرية الكلاسيكية: اهتم الكلاسيك بدور رأس المال والتكنولوجيا في تحفيز النمو الاقتصادي، وأظهرت آرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاديات النامية، من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار واعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل مثل عرض عنصر العمل، ورأس المال،

[1] المرجع السابق، ص ص 87، 88.

والبرامج التعليمية، رغم إشارتهم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح، ولم يستطع رواد هذا الاتجاه تفسير الكيفية التي يؤثر بها التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي.[1]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية (معدل الفائدة): تفسر هذه النظرية انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاختلافات في أسعار الفائدة بين الدول، وتنطبق هذه النظرية بالدرجة الأولى على الاستثمارات في الأوراق المالية، ولما كانت الدول النامية تعاني من نقص في رؤوس أموالها، مما يعني أن معدل الفائدة على رأس المال في هذه البلاد تزيد عن معدلاتها في الدول المتقدمة مما يشجع على استثمار رأس المال الأجنبي في هذه الدول.[2]

إن هذه النظرية تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الاستثمار المباشر وذلك لعدة أسباب منها:[3]

1 -أنها تفترض ضمنيا أن هناك معدلا واحدا للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول وبالتالي فان هذه النظرية لا تتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار المباشر وخروجه في وقت واحد.

2 -وبالمثل فإنها لا تستطيع أن توضح التوزيع غير المتكافئ للاستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات.

3 -هذا فضلا عن أن عامل الربحية طبقا لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار، في الخارج فهناك عوامل أخرى مثل توسيع نطاق السوق تلعب دورا.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن النظريات الحديثة المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف فيما بينها على حسب الافتراضات القائمة عليها النظرية في حد ذاتها، وهذا ما يميز كل نظرية عن الأخرى في طريقة تفسيرها للظاهرة.

أولا: نظرية عدم كمال السوق: تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة ونقص في السلع، وتدني في الخدمات فيها، بالإضافة إلى ضعف قدرات الشركات الوطنية، وعدم القدرة على منافسة الشركات المتعددة الجنسية، نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرات مالية هائلة،

---

1 رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة: تونس– الجزائر– المغرب** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، 2007–2008، ص ص 27، 28.

2 إبراهيم متولى حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي " من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة "** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 151.

3 Bonnin Berard, L'entreprise multinationale et L'etat, (édition etudes vivantes, France, 1984, P89.

وتقنيات تكنولوجية متقدمة ودقيقة، بالإضافة إلى تقنيات الإدارة والتسيير الحديثة التي تملكها، والأيدي العاملة المؤهلة، وفي هذا المجال "يرى Hood & Young أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق"، التي هي إحدى الميزات التي تدفع الشركات المتعددة الجنسية للاستثمار والاستقرار في الدول المضيفة، لعلمها بضعف المنافس المحلي، وفراغ السوق لها وحدها.[1]

ثانيا: نظرية الميزة الاحتكارية: تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

وكان (هايمر) أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.[2]

ثالثا: نظرية توزيع المخاطر: ركزت هذه النظرية على فكرة توزيع المخاطر في شرح كيفية حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملية التوزيع تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والدخول إلى أسواق جديدة أو تقليد منتجات الشركات الأخرى، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو توزيع الأنشطة، ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية لأخرى فربما تقوم الشركة بتوزيع استثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة تكون اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة ببعضها البعض، وفي مجال تقييم النظرية يلاحظ أن هذه النظرية

---

[1] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص ص 77، 78.

[2] كريمة قويدري ، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–، 2010–2011، ص ص 13، 14.

لم تقدم تفسيرا مقنعا للاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للاستثمار الأجنبي غير المباشر في توزيع المخاطر للشركة خارج الحدود الوطنية.[1]

رابعا: دورة حياة المنتج الدولي

يرجع الفضل في تقديم وشرح هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي ريموند فرنون (Raymond Vernon) سنة 1966 [2]، بغرض تفسير مبررات التجارة الدولية، ولا شك أن تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أيضا أن يقدم لنا تفسيرا لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة. كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم وبصفة عامة، تنطوي دورة حياة المنتج الدولي أربع مراحل أساسية يمكن توضيحها بالاستعانة بالشكل رقم (01) مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كمثال وذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (01): دورة حياة المنتج الدولي

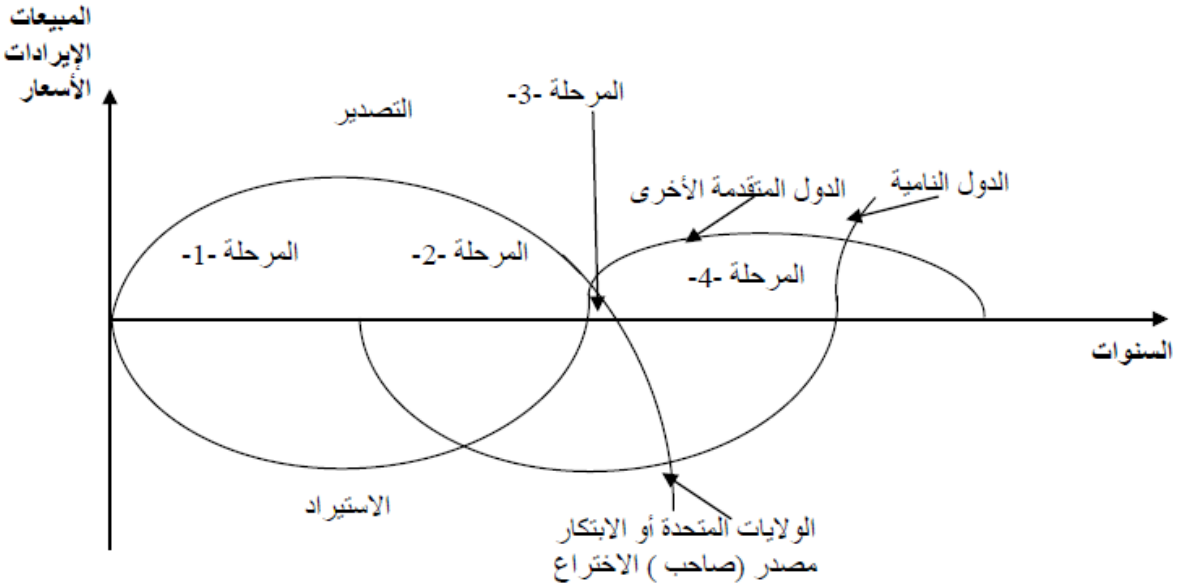

المصدر: خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات "في ضوء معايير التدقيق الدولية"**، دار البداية، عمان، 2009، ص 161.

إن الواقع العملي والشواهد أو الممارسات الحالية لكثير من الشركات متعددة الجنسيات تؤيد الافتراضات التي تقوم عليها نظرية حياة المنتج الدولي، وعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الالكترونية مثل الحاسبات

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص 182.

[2] خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات " في ضوء معايير التدقيق الدولية"**، دار البداية، عمان، 2009، ص ص 160- 162.

الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، ثم بعد ذلك امتد إنتاج هذا النوع من الصناعات في دولة نامية أخرى مثل تايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج...الخ.

وفي نفس الوقت تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواع أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها، ومن أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها سلع التفاخر مثل سيارات الرولز رويس أو السلع التي يصعب على دول أخرى غير الدول صاحبة الابتكار تقليدها أو إنتاجها بسهولة.

بالإضافة إلى ما سبق، أن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة مثلا.

كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها هذه الدولة على الاستيراد...الخ.

رابعا: نظرية الموقع: جوهر هذه النظرية يبرز من خلال العوامل التي يتم على أساسها اختيار الدولة المضيفة للاستثمار، التي ستكون مقرا للشركات المتعددة الجنسية، أي أن قرارها الاستثمار يرتبط بموقع الدولة المضيفة، أي بالتغيرات المحيطة بالدولة المضيفة، لبعث نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية، يتوقف اتخاذ هذا القرار بناء على العديد من العوامل بعضها خاص بالدولة المضيفة وبعضها يتعلق بالمتغيرات الدولية.

هذه النظرية تهتم بالعوامل البيئية في الدول المضيفة لهذه الاستثمارات، والعوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية، من بين أهم العوامل الموقعية التي قد تؤثر على قرار المستثمر بالاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة هي الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب، وحدها كفيلة بجعل المستثمر يتخذ قرار الاستثمار.[1]

خامسا: نظرية الموقع المعدلة: تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السالفة الذكر في الكثير من الجوانب، غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى، التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، و"يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبوك وسيموندنس، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية أما المجموعة الثانية فهي

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 86.

عوامل دافعة، وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة "[1]، ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات روبوك وسيموندن في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	**أمثلة**
أ-خصائص المنتجة/ السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/حدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة(الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية.
ب-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية.
ج-العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات والبضائع والأفراد، التجارة الدولية...الخ.
العوامل الدافعة	**أمثلة**
أ-الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب-المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة الأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	**أمثلة**
أ-الخصائص المميزة للدول المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار أو الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...الخ.
ب-الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج، الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص 88.

[1] المرجع السابق، ص 87.

سادسا: النظرية الانتقائية لـ جون داننج (1979) Dunning

ترى هذه النظرية أنه هناك ثلاثة عوامل أساسية لابد من توافرها لاتخاذ قرار بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي:[1]

1 -امتلاك الشركة لمزايا احتكارية في الخارج، بالمقارنة مع الشركات المحلية في البلد المضيف، مثل تملكها أصول ملموسة وغير ملموسة تعطيها مزايا تنافسية مقابل الشركات المحلية مثل: التسويق، التمويل، التقنية المتطورة، المعرفة الفنية، بالإضافة إلى مزايا الحجم والقدرة على تنويع المنتج، البحث والتطوير وسهولة النفاذ إلى أسواق الإنتاج وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير.

2 -مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج، أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع والإيجار أو الترخيص.

3 -مزايا الموقع أو المزايا المكانية للبلد المضيف والتي يجب أن تتفوق على شركات البلد الأم مثل الاستقرار السياسي، اتساع الأسواق، انخفاض أجور العمال، بنية أساسية مناسبة، وحوافز استثمارية مختلفة.

بموجب هذه النظرية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر استنادا إلى العوامل الثلاث السابقة الذكر، وهذه العوامل لا يمكن أن توزع بشكل منتظم على الشركات وهي مزايا ديناميكية قابلة للتغيير عبر الزمن، فمزايا الموقع قد تدفع إلى الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية وهذا قد يؤدي بدوره إلى المزيد من مزايا الملكية.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للإستراتيجية المتبعة من قبل الدولة الأم لاقتحام أسواق الدول المضيفة وهذا راجع للغرض الذي تسعى إليه من خلال هذا الاستثمار، وعليه فان للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المحددات لابد من توافرها لنجاح المشروع الاستثماري.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال تختلف فيما بينها، من حيث الملكية والمنطقة والصورة التي يكون عليها الاستثمار.

أولا: الاستثمار المشترك

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 58، 59.

يرى كولدي Kolde أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية...الخ.[1]

ثانيا: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

الذي ينطوي على التملك المطلق لأصول استثمارية من طرف الأجانب في البلدان المضيفة ضمن مشروعات إنتاجية أو تسويقية، حيث يتم تنظيم العلاقات بين المقر الرئيسي والفرع حسب اختصاصات وصلاحيات الفرع، والتفويض الموكل له، ونوع النشاط، وذلك وفق اتفاقية مبرمة مع البلد المضيف.[2]

ثالثا: مشروعات أو عمليات التجميع

في هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتركيب وتجميع منتوج سبق صنعه في البلد الأم سوق بعلامة أخرى، انطلاقا من أسواق البلد المضيف إلى الأسواق الدولية، مثال ذلك تجميع وتركيب وبيع سيارات بيجو (علامة فرنسية) بتركيا ، أو يقوم المستثمر الأجنبي بمد البلد المضيف بتكنولوجيا وأسرار تركيب المنتج مقابل نسبة من الأرباح متفق عليها مسبقا.[3]

رابعا: الاستثمار في المناطق الحرة

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.[4]

خامسا: الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة شركات متعددة الجنسيات

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 15.

[2] ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر – تونس– المغرب) "دراسة مقارنة"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة–، 2007–2008، ص 28.

[3] عبد الكريم كاكي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010–2011، ص 28.

[4] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 45.

في هذه الصورة يكون رأس المال الأجنبي في شكل شركات متعددة الجنسية، وهي شركات تتميز بتنوع وكبر حجم نشاطها الاستثماري، ولها فروع موزعة في مختلف أنحاء العالم المتقدم والنامي، يضاف إلى هذا احتكار هذه الشركات للتكنولوجيا الحديثة الخاصة بأساليب الإنتاج والتوزيع، كما أن لهذه الشركات مراكز رئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوربا تقوم بالتنسيق فيما بينها وبين فروعها في مجال السياسات الإنتاجية والسعرية والاستثمارية بما يحقق مصالح الشركات ولا يتعارض مع أهدافها.[1]

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من حيث الطرف القائم عليه، لأن لكل طرف محددات معينة تختلف فيما بينها حسب وجهة نظره له.

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناءا على عدة محددات أهمها:

1-معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار احد العوامل الهامة و الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لان القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديل بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار، عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

وتشير أحد الدراسات حول تحليل استجابة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر لتقلبات العوائد المختلفة، إلى أن المشروعات الاستثمارية ذات العوائد المتقلبة تكون أكثر عرضة للتأجيل. وتخلص إلى أن الغالبية العظمى من الشركات تأخذ في الاعتبار عوامل الخاطرة في تحديد اتجاهات استثماراتها الأجنبية ومداها، مما يفسر أن الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العائدات الاستثمارية في الدولة المضيفة تعتبر محددات مهمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

2- سعر الفائدة: بشكل عام يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، حيث يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا.

---

[1] إبراهيم متولى حسن المغربي، مرجع سابق، ص 150.

[2] فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات " دراسة مقارنة" كوريا الجنوبية- ماليزيا- المكسيك- مصر – الأردن- تونس- البحرين**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص ص 12، 13.

لقد أوضح Lopez عام 1999 في دراسة حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية.[1]

3- التسويق: يعد عنصر التسويق عاملا جد مهما في نشاط الشركات المتعددة الجنسيات بشكل عام، نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في تصريف مخرجات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يسمح للشركة بتحديد هيكل الطلب على منتجاتها في الأسواق التي تشتغل فيها أو حتى تلك التي تصدر إليها.

وعموما، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بأساليب وإمكانيات تسويقية جد متطورة تساعدها على جعل منتجاتها متميزة في سوق دولي مليء بالمنافسة، مما يجعلها قادرة على اختراق مختلف الأسواق، وبشكل فعال، إضافة إلى مساعدتها في إنتاج تشكيلات مختلفة من المنتجات والتعريف بها بشكل سريع وغير مكلف، على غرار صناعة الأجهزة الالكترونية والأدوية وغيرها، الأمر الذي يجعل الشركة على اتصال دائم مع مختلف زبائنها عبر العالم وبشكل يؤدي إلى تشوق هؤلاء الزبائن إلى المنتجات الجديدة التي تطلقها الشركة[2].

4-**تكاليف الإنتاج:** يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.[3]

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم

بعدما كانت الدول المتقدمة تفضل السيطرة عسكريا على الدول الضعيفة ذات الموارد الطبيعية أو المواقع الإستراتيجية، تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومات العسكرية التحررية، فتغيرت نظرتها وأصبح استعمارها اقتصاديا، وسيلتها في ذلك الشركات المتعددة الجنسية ويمكن أن نوجز أهم المحددات للدولة الأم لهذه الشركات في التالي:[4]

- ✓ رغبة الدولة الأم في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي.
- ✓ رغبتها في خلق فرص عمل لعمالتها خارج حدودها.
- ✓ نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية، حتى تبقي الدول المضيفة في تبعية دائمة لها وبالتالي يسهل احتواءها.

[1] المرجع السابق، ص 13.

[2] عبد القادر ناصور، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محاولة تحليل**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، 2013-2014، ص 171.

[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، 2013، ص 65.

[4] المرجع السابق، ص ص 65، 66.

- ✓ فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية.
- ✓ تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم.
- ✓ تقوم الشركات المتعددة الجنسية بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو المساعدات حتى تتم عمليات الاستيراد والتصدير بينهما.
- ✓ معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار.

ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر الآتية:

1 -الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: إن توفر الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة في اجتذابه، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لا بد من توفر الآتي:[1]

- ✓ وجود قانون موحد للاستثمار خال من الغموض ويتميز بالثبات والشفافية.
- ✓ أن يكفل قانون الاستثمار حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر.
- ✓ ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأميم والمصادرة، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج.
- ✓ وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

2 -الاستقرار السياسي: يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية إجمالا، حيث يتخذ قرار الاستثمار على أساس درجة استقرار النظام السياسي في البلد، ويفضل المستثمر النظم السياسية المستقرة والديمقراطية بدلا من تلك المتدخلة في الشؤون الاقتصادية، وتفرض قيودا كثيرة على الاستثمار وتلك التي تغير سياساتها باستمرار.[2]

1 - فاطمة رحال، مرجع سابق، ص 105.

2- بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الصين–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، 2011–2012، ص 82.

3 -<u>الاستقرار الاقتصادي:</u> إن قرار الاستثمار في أية دولة يعتمد على عدة محددات، وقد تعمل هذه المحددات على التأثير على قرار الشركات الأجنبية بعدم الاستثمار وقد ينحصر تأثيرها في تخفيض حجم الاستثمار في تلك الدولة، ومن أهم هذه المحددات ما يلي:[1]

- ✓ تكلفة عناصر الإنتاج.
- ✓ عمالة وعوامل مادية وأجور نقل: فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة اقل من غيرها من الدول شجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار فيها.
- ✓ حجم السوق في الدولة المراد الاستثمار فيها: حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة.
- ✓ المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيود لمراقبة العملة و سهولة أو صعوبة الإجراءات التي تفرضها الدولة وقوانين الاستيراد والتصدير وكذلك السماح أو عدم السماح للأجنبي بالتملك.
- ✓ وجود منافسة قوية للمشاريع المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها.
- ✓ مدى توافر الموارد البشرية وعناصر الإدارة الكفؤة في الدول المراد الاستثمار فيها، إلا انه في حالة عدم توافر الإدارة الكفؤة في تلك الدول فان الشركات الأجنبية قد تلجا إلى توظيف خبراء إداريين من الخارج.

ومن جهة أخرى يضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجموعة من محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن تلخيصها كما يلي:[2]

- ✓ معدل النمو الاقتصادي للدولة المتلقية للاستثمار الأجنبي، والذي يقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ متوسط دخل الفرد، والذي يقاس كمتوسط للناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- ✓ سياسات وبرامج الخصخصة.
- ✓ السياسات التجارية والضريبية.
- ✓ توفر المواد الأولية.
- ✓ توفر العمالة الكفؤة.
- ✓ توفير التكنولوجيا والابتكارات.

---

1 قاسم نايف علوان، **<u>إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق</u>**، دار الثقافة، الطبعة الثانية، عمان، 2012، ص 353.

[2] يوسف مسعداوي، **<u>تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية</u>**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، العدد 03، جوان 2008، ص ص 181، 182.

- ✓ توفير البنية التحتية.

4 - <u>معدلات الضريبة والحوافز:</u> إحدى العوامل الرئيسية التي تأخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار هو كيفية تأثير الضرائب على بيئة العمل الطبيعية لشركة ما، فالإفراط في فرض أعباء ضريبية يجعل الشركات متعددة الجنسيات تحجم عن الاستثمار، والعكس بالنسبة للحوافز التي تتمثل في: حوافز مالية، حوافز تمويلية، حوافز أخرى:[1]

- ❖ **الحوافز المالية:** وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.
- ❖ **الحوافز التمويلية :** وتتضمن توفير التخصيصات المالية مباشرة للشركات وذلك لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات أو تحمل الكلف الرأسمالية والعملياتية، وان الأنواع شائعة الاستخدام تتمثل بالمنح الحكومية والإعانات ومشاركة الحكومة كما يلي:

- ✍ **المنح الحكومية والضمانات:** مجموعة من القياسات تسهم بالمشاركة المباشرة لتغطية رأس مال الإنتاج والتسويق أو كلف استثمارية.
- ✍ **ضمانات حكومية بمعدلات داعمة:** قروض سائدة وضمانات قروض واعتمادات استيراد وتصدير.
- ✍ **مشاركة الحكومة بالملكية:** تمويل عام ومشاركة في استثمارات تنطوي على خطر تجاري.
- ✍ **تأمين حكومي بمعدلات مدعمة:** لتغطية بعض أنواع الأخطار مثل تقلبات سعر الصرف وخفض العملة والأخطار غير التجارية.

<u>المبحث الرابع : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر</u>

إن للاستثمار الأجنبي المباشر عددا من المزايا للدولة المضيفة وخاصة الدول النامية منها، وبالرغم من تلك المزايا المتعددة هناك عيوب تترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر على تلك الدول المضيفة، وفيما يلي بيان لأهم هذه الآثار.

[1] بن عباس حمودي، مرجع سابق، ص ص 81، 82.

المطلب الأول : مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك الكثير من المزايا التي يمكن أن يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة نذكر منها ما يلي:[1]

- ✓ إن تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات.
- ✓ إشباع حاجات السوق بالمنتجات وزيادة فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات.
- ✓ ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية، إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع و تطوير منشآتها.
- ✓ تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات وهذا من اجل القيام بأعمالها الخاصة.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا وبهذا يتم نقل مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم هذا من جهة ومن جهة أخرى اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.[2]

وهناك مزايا أخرى تتمثل في:[3]

- ✓ يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير، أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية.

---

[1] سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف–، 2009–2010، ص ص 28، 29.

[2] فاطمة رحال، مرجع سابق، ص 116.

[3] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 63.

- ✓ في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى.

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من وجود العديد من المزايا للاستثمار الأجنبي المباشر هناك في المقابل عيوب لهذا النوع من الاستثمار نذكر منها الآتي:[1]

- ✓ إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية، ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، ومن هذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية و السياسية.
- ✓ تهده الدولة المستثمرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحويلها إلى الدولة الأم.
- ✓ صغر حجم المشاريع الاستثمارية التي تجلبها الشركات الأجنبية وكبر نسبة التحويلات من الأرباح إلى الدولة الأم يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وانخفاض حصيلة الدولة المضيفة من الضرائب والوقوع في التبعية الاقتصادية والسياسية.
- ✓ تركيز الدول المستثمرة على القطاعات الإستخراجية دون مراعاة للقطاعات التي تهدف الدول المضيفة إلى ترقيتها، فمثلا توظيف رأس المال الأجنبي في الدول النامية في صناعة استخراج النفط بلغت 39% و24.1% في قطاع الخدمات، 26.9% في الصناعات التحويلية، و9.3% في فروع أخرى من الصناعات الإستخراجية سنة 1986.
- ✓ إن تدفق رأس المال إلى الداخل يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ومنه معدلات التبادل، ثم يميل إلى التدهور عندما يتم تحويل الأرباح إلى الخارج.

[1] خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص ص 225- 227.

- ✓ إن المنافسة الشديدة للشركات الأجنبية تؤدي إلى خروج بعض الشركات الوطنية من السوق، وهذا بسبب انخفاض الناتج الوطني، وبالتالي إضعاف الاقتصاد الوطني الكلي، مما ينجم عنه احتمال حدوث توتر اجتماعي وأثار سلبية على ميزان مدفوعات الدولة.
- ✓ تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل أنشطتها الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية، نظرا للقيود المفروضة عليها في بلادها ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة، في ظل غياب الرقابة الفعالة على أنشطتها في البلدان النامية.

خلاصـــة الفصل الأول

من خلال العرض السابق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم النماذج الاقتصادية للتنمية، حيث تتخذه الدول كوسيلة لزيادة معدلات نموها الاقتصادي وبناء علاقات اقتصادية مشتركة فيما بينها، لتحقيق منافع لكلا الطرفين، حيث أنه يعتبر مصدر من مصادر التمويل الدولي بدلا من المديونية، والذي ترتب عنه انتقال الموارد المالية والاقتصادية والتكنولوجيا المتطورة إلى الدولة المضيفة، وتكمن الاستفادة منه في توفير مختلف العوامل والمحددات اللازمة لجلب عدد كبير من المستثمرين الأجانب وتحفيزهم على ذلك، غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق للدول المضيفة العديد من المزايا وعلى رأسها الإسهام في حل مشكلة البطالة ورفع مستوى التأهيل التقني لليد العاملة وتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات كما أنه لا يخلو من بعض العيوب.

الفصل الثاني :

الإطار المفاهيمي للبطالة

تمهيـــد

إن ظاهرة البطالة واحدة من المشاكل المزمنة والخطيرة التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لما لها من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وخيمة، فظاهرة البطالة التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، هي ظاهرة تعمق البحث فيها من خلال النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسيرها، وهي من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات، ومن أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى أخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي فليس هناك ما هو أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، نتيجة تغيرات هيكلية قد تحصل في الاقتصاد الوطني مثلا، وهذا ما يسمى بالبطالة الهيكلية بالإضافة إلى أنواع أخرى للبطالة.

ومن خلال هذا الفصل نحاول التعرف على هذه الظاهرة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البطالة

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة

المبحث الثالث: أنواع البطالة وآثارها

المبحث الرابع: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم البطالة

المبحث الأول: ماهية البطالة

البطالة كظاهرة هي من أخطر المشاكل التي تعاني منها جميع المجتمعات الإنسانية، وتعد أيضا من أهم العراقيل التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على المستوى الاقتصادي.

وقد حظيت مشكلة البطالة باهتمام المفكرين الاقتصاديين محاولين توضيح أسبابها ووضع تعاريف تصف هذه الظاهرة، وعلى الرغم من تعدد التعاريف واختلافهم في الوصول إلى وضع تعريف محدد لها، فإن قياسها يتطلب ضبط تعريف دقيق وشامل لها يأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب التي تحكمها، ويشكل معدلها أحد أهم أدوات القياس المستخدمة في الاقتصاديات.

المطلب الأول: تعريف البطالة

تعرف البطالة على أنها "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه".[1]

تعرف البطالة عند الاقتصاديين بأنها "مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل، وذلك خلال فترة زمنية معينة ".[2]

وطبقا للتعريف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل BIT في الملتقى الدولي الثامن عشر(18) له سنة 1982 حول إحصاءات العمل، والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالا كل من توفرت فيه ثلاث معايير أو شروط أساسية وهي:[3]

- **المعيار الأول "بدون عمل"**: ويعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة الاستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة، هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة والبطالة، حيث لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في نفس الوقت الذي يكون يبحث فيه عن عمل بأنه بطال.
- **المعيار الثاني "متاح للعمل"**: لكي يصف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل يعني أن يكون قادراً ومستعداً للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل

---

[1] القريشي مدحت، **اقتصاديات العمل**، دار وائل، عمان، 2007، ص 187.

[2] جميل أحمد محمود خضر وآخرون، **البطالة –الأسباب ولآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، 2013، ص 17.

[3] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر –** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف–، 2009–2010، ص ص 3، 4.

لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان) كالطالب الذي يبحث عن العمل المؤقت بالموازاة مع دراسته، على سبيل المثال، كذلك الأفراد غير قادرين على العمل بسب بعض المعوقات (المرض، مسؤوليات عائلية...الخ)، لأنهم من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة.

- **المعيار الثالث** "**يبحث عن العمل**": ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء....

يشترط توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات وهذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة تشجعهم عن البحث الجدي عليها.

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن مجملها تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، يستند إلى إدراج خصائص محددة تعطي صفة الشخص العاطل عن العمل، معتمدين في ذلك على المعايير أو الشروط الذي حددها المكتب الدولي للعمل.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر للبطالة كما يلي:

البطالة هي انقطاع وتعطل الفرد عن العمل رغم قدرته، إلا أنه راغب فيه وباحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد.

المطلب الثاني: قياس البطالة وأسبابها

أولا: قياس البطالة

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة وجب علينا معرفة طريقة قياس معدل البطالة، لأنه من أهم المؤشرات التي تسمح بمعرفة نسبة العاطلين عن العمل إلى الفئة النشطة كما يلي:[1]

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعالياتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

والدول المتقدمة تقوم بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة فيتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة.

[1] المرجع السابق، ص ص 4، 5.

وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} * 100$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذا:

الفئــة النشطــة = العــاملـــون +العــاطلـــون

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا (بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم) مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة، أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:[1]

- ❖ الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد الذين دون سن العمل القانوني وهو 15- 16 سنة فما دون، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.
- ❖ الأفراد فوق سن معينة: هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق.
- ❖ الأفراد من فئات معينة:
  - هي الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل: المرضى والعجزة وطلبة المدارس.
  - الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل: ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل ولا يرغبون فيه، بإرادتهم الحرة عند مستوى الأجر السائد.
  - الأفراد الذين يوقفون البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

[1] المرجع السابق، ص 5.

ثانيا:أسباب البطالة: إن للبطالة أسباب كثيرة منها ما هو ناتج عن أسباب داخلية وأخرى خارجية وهي كالآتي:[1]

I. الأسباب الداخلية

- ✓ الخلل في السياسات التعليمية التي تتبعها الدولة فالجامعات تعمل دون خطة لتخرج كل عام آلاف الخريجين في تخصصات لا يحتاج إليها المجتمع، مما أدى إلى فراغ رهيب في عالم الشغل لدى هؤلاء الخريجين، وبالتالي شبح البطالة يتحدد ويتزايد.
- ✓ التخلف الاقتصادي في الدول النامية، وهو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم الاجتماعي (السكاني) زادت نسبة البطالة، ذلك أن الزيادة السريعة في النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب بسوق العمل، فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة، وبالتالي زيادة عدد الراغبين في الحصول على فرص عمل.
- ✓ عدم توزيع القوى البشرية حسب الاحتياجات الفعلية، حيث أدى هذا الأمر إلى انتشار البطالة في تخصصات معينة علما أن جهات أخرى في الدولة بحاجة إلى تخصصاتهم.
- ✓ عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.
- ✓ توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة، ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة.
- ✓ إخفاق المسئولين وقلة كفاءتهم في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.
- ✓ عدم التحرك الفعال للبطال في البحث عن العمل، وهذا قد يرجع إلى التهاون أو قلة الشجاعة.
- ✓ عدم الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة.
- ✓ الافتقار إلى المهارات الأساسية مع انعدام فرص العمل الفعلية في مجال الصناعات التحويلية.

II. الأسباب الخارجية

- ✓ سياسة الاستدانة الخارجية وذلك في غياب أية مراقبة ديمقراطية شعبية لجدوى هذه الاستدانة ولمجالات توظيفها، فاختيار التمويل الخارجي بعيدا عن تعبئة الإمكانيات المالية المتاحة داخليا وعن أي مراقبة ديمقراطية حقيقية يؤدي إلى تراجع الادخار لفائدة سداد المديونية ومنه تراجع الاستثمار والتشغيل.
- ✓ طبيعة الاقتصاد إذا كان متوجها إلى الخارج، والقائم على التصدير والاستيراد بدلا من المراهنة على تنمية السوق الداخلي ، فهذه السياسة تؤدي إلى ازدواجية صارخة بين مدن نامية وأخرى مهمشة ينعدم

[1] محمد دمان ذبيح، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الشريعة، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة-، 2007-2008، ص ص 41- 46.

فيها أي استثمار في البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إلى زيادة معدل البطالة في المدن المهمشة.

- ✓ هيمنة سياسة العولمة على اقتصاديات الدول فينتج عنه سياسة الخوصصة وانتقال ملكية وسائل الانتاج للرأسماليين وهو ما يفقد الدولة استقلالها الاقتصادي، كما أن هذه السياسة تؤدي إلى توسيع دائرة التهميش ومرونة الشغل، وإعادة النظر في معايير العمل، وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال، إلى جانب ذلك فإن هذه السياسة تؤدي إلى غلق الشركات الصغيرة والمتوسطة، والقضاء على الأسواق المحلية، وخلق مناطق التبادل الحر الخالية من أي قانون شغل.
- ✓ انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدولة وارتفاع أسعار المواد المستوردة، حيث ينجم عن ذلك صعوبات اقتصادية، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وزيادة في أرقام البطالة.
- ✓ التقدم والنمو المتلاحق في مجالات التكنولوجيا، والتعليم والتصنيع، بل وفي المجالات الاقتصادية والسياسية المطبقة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة

يعد تفسير البطالة من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم، حيث تعددت التفسيرات والحلول المقترحة لمواجهتها بتعدد المدارس والاتجاهات الاقتصادية.

لهذا نتناول فيما يلي بالتحليل أهم النظريات المفسرة للبطالة والأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل التي ساهمت في ظهور البطالة وتفاقمها.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

إن هذه النظريات تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل، بحيث يسمح بتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل المقترن به.

أولا: النظرية الكلاسيكية

يمكن تلخيص أهم نقاط هذه النظرية فيما يخص البطالة وسوق العمل فيما يلي:[1]

- ➢ تقوم هذه النظرية على عدة فروض من بينها سيادة ظروف التوظف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما فيها عنصر العمل، ومرونة الأجور والأسعار في ظل المنافسة التامة.

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية- تطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 39.

- أقر الفكر الكلاسيكي بأن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة، ناتجة عن ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال، مما يقلل من أرباح أرباب العمل ومن ثم تقل الكمية المطلوبة من العمل وتزيد الكمية المعروضة منه ولكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة، حيث يترتب على انتشار البطالة بين العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر، الذي يضمن التوظف الكامل، وبالتالي فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائما القضاء على البطالة وفقا للفكر الكلاسيكي.
- لا تعترف هذه النظرية بوجود بطالة إجبارية وان وجدت فإنها إما بطالة اختيارية، أو بطالة احتكاكية.
- يقر الكلاسيك أن عدم تدخل الدولة ومرونة الأجور والأسعار هي التي تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى التشغيل الكامل.

ويتحقق التوازن في هذا السوق عند تقاطع منحنى العرض والطلب على العمل، ويتحدد عندئذ مستوى الأجر الحقيقي التوازني W/P^* وكمية العمل التوازنية N^* ، حينها تكون الكمية المعروضة تساوي الكمية المطلوبة.[1]

حيث تمثل:

N^*: كمية العمل عند مستوى التشغيل الكامل.

N: إجمالي القوى العاملة.

كما هو موضح في الشكل رقم (02):

[1] سليم عقون، مرجع سابق، ص ص 31، 32.

الشكل رقم(02): منحنى بياني يمثل سوق العمل والبطالة عند الكلاسيك

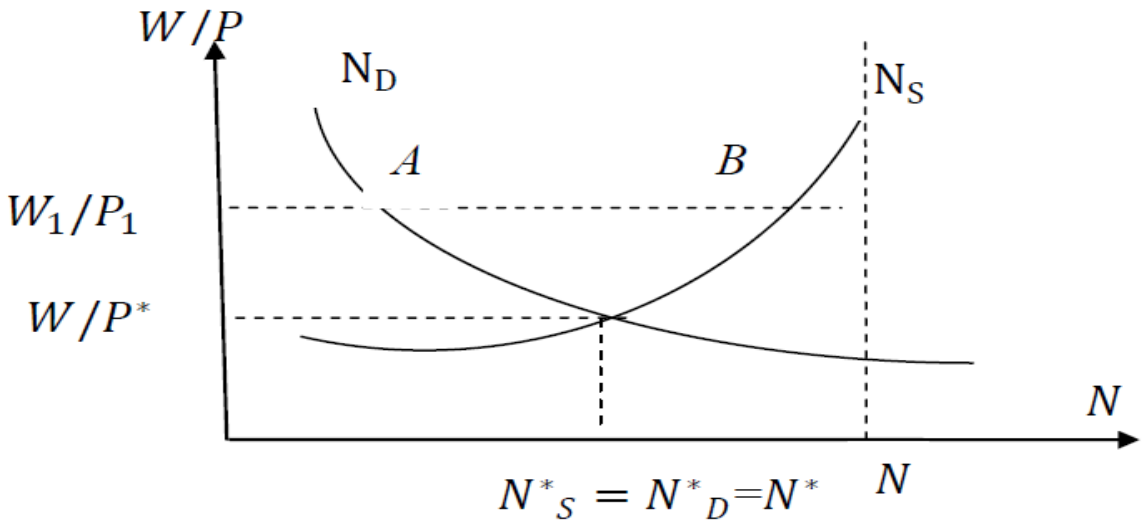

المصدر: سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر–** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف–، 2009–2010، ص 32.

من خلال الشكل السابق يمكن أن نبين كيف فسر الكلاسيك البطالة كما يلي:[1]

إن المسافة N–N* تمثل عدد الأفراد القادرين عن العمل وغير راغبين فيه عند مستوى الأجر التوازني W/P*، وهم بالتالي يمثلون بطالة اختيارية، وسببها يعود إلى طلب بعض العمال أجورا أعلى بكثير من الإنتاجية الحدية

في حالة حدوث اختلال في التوازن فإن قوى الطلب وقوى العرض سوف تعيده إلى وضعه التوازني (من جديد) عند مستوى التشغيل الكامل، في ظل مرونة الأجور أين كل العمال الذين يرغبون في العمل يقبلون بالأجر الحقيقي التوازني.

فإذا ارتفع معدل الأجور بأعلى من مستوى الأجر التوازني W_1/P_1 يكون فائض في العرض بمقدار AB، عندها سيلاحظ العمال بأنه من السهل على صاحب العمل أن يقوم بملء الوظائف الشاغرة لديه، كما أنهم سيجدون من جانبهم صعوبة الحصول على فرص العمل، الأمر الذي يجعلهم يميلون إلى قبول أجور أدنى وهكذا تميل الأجور إلى الانخفاض.

[1] المرجع السابق، ص ص 32، 33.

بالمقابل إذا انخفض الأجر الحقيقي عن مستوى الأجر الحقيقي التوازني، سيكون فائض في الطلب الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمال وبذلك يتجه مستوى الأجر إلى الارتفاع ليصل في النهاية إلى مستوى الأجر التوازن *W/P.

إذا كما نلاحظ –وفقا للفكر الكلاسيكي– فإن مرونة الأجور تضمن دائما القضاء على البطالة.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

يمكن تلخيص هذه النظرية في النقاط التالية:[1]

- يعد النيوكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي فهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية وسيادة ظروف التشغيل الكامل تأسيسا على قانون ساي للأسواق.
- يقر الفكر النيوكلاسيكي بأن مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل وأي اختلاف يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، وسريعا ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت.
- يقر النيوكلاسيك بوجود بطالة واستمرارها وتتمثل في البطالة الاختيارية فقط.

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، وأن حجم اليد العاملة مرتبطة بالأجر الحقيقي كما هو مبين أدناه:[2]

$$D_r = F\left(\frac{W}{P}\right) \Rightarrow f\left(\frac{W}{P}\right)\langle 0$$

حيث:

D_r الطلب على العمل

W معدل الأجر الاسمي

P المستوى العام للأسعار

حيث تعرف دالة الطلب على العمل بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار، وتعني هذه الدالة أن المنتجين سوف يتجهون نحو تعظيم أرباحهم وبالتالي فإنهم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي MP مقيم بالعمل والتكلفة الحدية MC

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص ص 42، 43.

[2] حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، العلوم الاقتصادية ، اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2006–2007، ص ص 15، 16.

للأجور، وبمجرد الوصول إلى مستوى التوازن فإن الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي $\frac{}{P}$ يشجع أرباب العمل على التوظيف أكثر لليد العاملة، أما عرض العمل فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ وفقا للشكل الآتي:

$$f_r = f\left(\frac{W}{P}\right) \Rightarrow f\left(\frac{W}{P}\right) \rangle \ 0$$

أي أن العمال على استعداد لعرض خدماته في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخيلهم.

ويتحقق التوازن في سوق العمل عند تعادل العرض والطلب على العمل ويتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام، أما وجود بطالة فإن سببها ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة، والمساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الاسمي، وبالتالي يتحدد الأجر الحقيقي، أي أن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية وبالتالي مستوى التشغيل، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية.

ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون" ساي للأسواق"، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي.

لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن والدقة وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة.

لهذا يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل لضمان حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل واختفاء البطالة حالما تظهر، وإن وجدت بطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.[1]

ثالثا: النظرية الكنزية

انصبت أفكار كينز بشكل أساسي على إيجاد حلول لأزمة البطالة والكساد التي أصابت العالم سنة 1929، وهذا من خلال محاولته تقديم حلولا موضوعية للأزمة عن طريق اقتراح سياسات اقتصادية فعالة جديدة لا تتوافق ولا تتناسق مع منطلقات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي المرتكزة أساسا على سريان مبدأ قانون المنافذ لساي. بصفة عامة يمكن تلخيص أفكار المدرسة الكينزية في مجال تحليل وتفسير مشكل البطالة في العناصر التالية:

[1] سليم عقون، مرجع سابق، ص 33.

- ضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعلي عكس قانون ساي للمنافذ، الذي يؤكد على أن المشكلة هي مشكلة عرض وليست مشكلة طلب، أي أن العرض يخلق الطلب عليه.
- المناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تسوية وتصحيح الاختلال الموجود في سوق العمل وسوق السلع والخدمات، وسوق رؤوس الأموال.
- توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن تلقائيا، كما كان الكلاسيكيون يتوقعون في فترة الأزمة التي دامت طويلا والتي تعدت الأجل القصير الذي تبناه الفكر الكلاسيكي.
- معالجة وتسيير المشاكل التي يتعرض إليها الاقتصاد إنما يتم انطلاقا من الاهتمام بالنظرة الكلية للاقتصاد بدلا من الاهتمام بالاقتصاد الجزئي كما كان يعتقد الكلاسيك، والذين يبررون ذلك بأن السعي نحو تحقيق المصلحة الفردية يقود بالضرورة وتلقائية إلى تحقيق المصلحة الجماعية.
- يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة قد تكون تحت مستوى التشغيل الكامل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل كما يري الكلاسيك.
- حسب الكلاسيك فإن الأسعار تتمتع بالمرونة أي قابلية للتغير أما بالنسبة لكينز افترض أن كثيرا من الأسعار تخضع للجمود.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

إن السبب في ظهور هذه النظريات هو عدم قدرة النظريات السابقة على تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة منذ أوائل السبعينات في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم، حيث تعايشت الظاهرتان معا وهو ما أطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي، وعلى هذا الأساس جاءت هذه النظريات لتطوير وتعديل النظريات السابقة بإدخال بعض الفروض الواقية لتفسير هذه الظواهر.

أولا: نظرية رأس المال البشري

من مؤسسيها Beher,Shult خلال الستينيات وبالتحديد في 1964، إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة ومنه فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها.[1]

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد– من خلال حالة الجزائر–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 32.

ثانيا: نظرية تجزئة سوق العمل

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد D.B Doernberg, M.Piore، في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي، وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى ، وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي:

1 -**السوق الداخلية:** تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.

2 -**السوق الخارجية:** يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم إمكانية الترقية.

3 -**السوق الأولية:** تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا، والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية.

4 -**السوق الثانوية:** تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا، وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، ومن حيث الجنس ، وتتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة، التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية. مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.

5 -**السوق الرئيسية:** تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة، ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات، فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل ايجابي.

ثالثا: نظرية البحث عن العمل

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها ، وتنطلق هذه النظريات من الفرضيتين الآتيتين:[1]

- أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه.

[1] المرجع السابق، ص ص 33، 34.

حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل، خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق، كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع من معدل البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة ، وبالتالي تخلص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة اختيارية.

رابعا: نظرية البطالة الهيكلية

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العالم لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الفنون الإنتاجية الحديثة، في حين ظهر فائض فرص العمل في أعمال ومهن أخرى وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:[1]

- الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال على بعضهم.
- عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.
- عدم القدرة على الانتقال مرونة من مكان لآخر.

خامسا: نظرية أجر الكفاءة

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجور أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل ومن ثمة ظهور البطالة، وفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، وبمعنى آخر فإن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال وينتج عن ذلك سعى المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية.[2]

سادسا: نظرية اختلال التوازن

تقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار، ووفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار تتميز بالجمود في الأجل القصير، غير أن هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية بل يرجع إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك، قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية، وتتقاطع هذه النظرية مع النظرية التقليدية في تفسير سوق العمل، إذ يعترفان بنوعين من البطالة هما: البطالة الاختيارية

[1] حنان بقاط، مرجع سابق، ص 23.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب ، مرجع سابق، ص 34.

والبطالة الاحتكاكية، إلا أنها تختلف معها في اعتراف نظرية الاختلال بإمكانية ظهور البطالة الإجبارية، ومن ثم فإن نظرية الاختلال تتوافق مع الفكر الكينزي، فضلا عن ذلك فإن نظرية الاختلال لا يتوقف بحثها عن أسباب البطالة في سوق العمل فقط، بل يمتد أيضا على تحليل ظاهرة البطالة من خلال العلاقات المتشابكة بين سوقي العمل والسلع، وينجم عن علاقات التشابك –فيما بين هذين السوقين نوعان من البطالة هما:[1]

- ✓ **البطالة الكلاسيكية:** ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن، ويقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل، ويرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل.
- ✓ **البطالة الكينزية:** تتميز بوجود فائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع، وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع الأجور وإنما إلى قصور الطلب في سوق السلع، مما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون، وبالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذالك لن تجد من يشتريها.

والجديد في هذه النظرية أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة، وبرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة إلا أنه يوجه لها العديد من الانتقادات أهمها:

- ✓ أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل.
- ✓ افترض تجانس عنصر العمل الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية، وهذا لا يعكس الواقع، حيث يمكن أن يتزامن نوعى البطالة معا، الأمر الذي يؤدي إلى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية، وبالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين من البطالة آنيا.

[1] حنان بقاط، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

المبحث الثالث: أنواع البطالة وآثارها

إن لأنواع البطالة دور هام في الكشف عن أسباب وجودها وتحديد الآلية المناسبة لمعالجتها، غير أن اختلاف أنواعها يعود إلى طبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والحالة التي يكون عليها، مخلفة بذلك آثار مباشرة وسلبية وهي ظهور فئة العاطلين عن العمل مما يصاحبه تراجع في اقتصاد الدولة ككل، نتيجة لانخفاض معدل الاستثمار باعتباره المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: أنواع البطالة

إن للبطالة عدة أنواع تختلف فيما بينها، حيث أن لكل نوع منها مسببات، وهذا ما أدى لاختلاف إجراءات مواجهتها، ومن أهم أنواعها ما يلي:

1. **البطالة الدورية:** تقع على فترات متباعدة بفعل الأزمات الاقتصادية التي تحدث عادة في فترات انتعاش طويلة يترتب عليها انكماش الطلب على العمالة في سوق العمل، وعادة ما يحدث هذا النوع في الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي، وإن كان من المتوقع أن تتعرض له أيضا اقتصاديات الدول النامية نتيجة لظروف العولمة.[1]
2. **البطالة الاحتكاكية:** تتواجد في الاقتصاديات كافة أيا كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها، وذلك لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصور المثلى، ولأن بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت، وفي كل فترة زمنية يوجد بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل، وبعضهم من يرحل عنه، فضلا عن وجود بعض التقلبات في النشاط الاقتصادي، وما يترتب عليها من نقص أو زيادة في الطلب على العمل ويأخذ ذلك كله وقتا للتوفيق بين شغل الوظائف والعمال العاطلين.[2]
3. **البطالة الهيكلية:** تعرف على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، حيث يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة.[3]

1أحمد السعودي، أحمد طاهر، **البطالة – المشكلة والحل–**، مركز المحروسة، القاهرة، 2008، ص 21.

2علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 24.

3بن عيشي عمار، بن ابراهيم الغالي، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2010)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة، يومي 15–16 نوفمبر 2011، ص 7.

4. **البطالة الإجبارية والاختيارية:** يتم شرحها فيما يلي:[1]

- **البطالة الإجبارية:** يتضمن هذا النوع الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة ، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة الذي لا يمكن للعين أن تخطئه، أي أنه يتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه.
- **البطالة الاختيارية:** تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم.

5. **البطالة المقنعة:** وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا ، ويسود هذا النوع من البطالة في أغلب المؤسسات والشركات بسبب زيادة التوظف الحكومي والتزام الدولة بتعيين خريجي الجامعات "المعاهد الملتزمة" عندما كانت تنهج النهج الاشتراكي الموجه.[2]
6. **البطالة الموسمية:** المقصود بها البطالة الوقتية، وتحدث بسبب حدث موسمي في صناعات خاصة، وهذه البطالة تنشأ لتغير الطلب على العمل نتيجة لتغير آخر، مثل ما يحدث في القطاع الزراعي، حيث يتوقف الإنتاج خلال فترات معينة مما يؤدي إلى تسريح العمال في فترات توقف الإنتاج ، كما يمس هذا النوع من البطالة قطاعات أخرى مثل: السياحة حيث يشتغل العمال في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى.[3]

المطلب الثاني: الآثار السلبية للبطالة

إن الآثار السلبية للبطالة تظهر من خلال الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية كالآتي:[4]

أولا: الآثار الاقتصادية

- انخفاض مستوى الناتج والدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج والدخل القومي، ويزداد هذا الأثر سوءا في الاقتصاديات النامية، والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الاقتصادية.

[1] لؤي أديب العيسى، **الفساد الاداري والبطالة**، دار الكندي، عمان، 2014، ص 166.

[2] صلاح محمد عبد الحميد، **أزمة البطالة دراسة مقارنة (مصر–السعودية–الكويت)**، هبة النيل العربية، 2011، ص 13.

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 53.

[4] حنان بقاط، مرجع سابق، ص ص 25، 26.

- ❖ هناك بعض الحكومات التي تمنح المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية وعينية، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زاد عدد البطالين.
- ❖ وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين، وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة، ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إيرادات الحكومة وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة.
- ❖ يترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم خسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم وخبراتهم وبذلك ضياع في التكلفة والنفقات التي تم إنفاقها على هذا العنصر البشري.
- ❖ انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج والدخل القومي. ففي حالة وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء لينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وهنا يمكن إجمال الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل بأن يترتب عليها انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية.

ثانيا: الآثار الاجتماعية والنفسية

- ❖ تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية والاجتماعية للفرد، حيث نلاحظ أن للبطالة ارتباطا وتأثيرا مباشرا على معدلات الجريمة في المجتمع، في حين أنه يتطلب لمكافحة الجرائم رصد أو تخصيص موارد اقتصادية كبيرة للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة هذه الجرائم، كما لوحظ أنه في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.
- ❖ كما يؤدي انتشار البطالة إلى ظهور الانحرافات الفكرية حيث تكون طبقة العاطلين في حالة ضياع مما يسهل التأثير على فكرهم و قيادتهم.
- ❖ بالإضافة إلى ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.

وبما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفه اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي والتخفيف من حدته أو السعي لتحقيق

الاستخدام الكامل من خلال سياساتها المالية والنقدية، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والمتمثلة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات.

المبحث الرابع: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم البطالة

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم طرق التمويل التي شهدت إقبالا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل اقتصاد الدولة المضيفة، ونتيجة لذلك فإنه يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج، وهناك أمر في غاية الأهمية يجب الإشارة إليه قبل أن نبرز الأبعاد التي يخلفها على مستوى العمالة وحجم البطالة، هذا الأمر يتمثل في صعوبة تقييم هذه الآثار، لأن عملية تقييمها معقدة جدا من حيث التحليل والإحصاء لتحديد نوعية الأبعاد ايجابية كانت أم سلبية.

المطلب الأول: البعد الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على حجم البطالة

يعتبر القضاء على البطالة أو التقليص من حجمها أحد الأهداف التي تسعى مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية منها، من خلال سعيها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك تتنافس الدول المضيفة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لرؤوس الأموال أو من أجل الدافع للتنمية المحلية فقط، وإنما من أجل توفير مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية ، وهو ما يعني ضمنيا التقليل من حدة البطالة المتفشية في المجتمعات النامية، وكذلك لتدريب وتأهيل الإطارات المحلية والرفع من قدرتها التس يرية وهي التقنيات والمؤهلات التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسية، وكذلك لكون انخفاض معدلات البطالة الذي ينعكس بدوره على مستوى الرواج الاقتصادي ويؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة والأمراض الاجتماعية المرتبطة بالبطالة، فأغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي هي مشاريع ضخمة تتطلب أيدي عاملة كثيرة، مما يعني توفير مناصب شغل لليد العاملة في الدولة المضيفة ، وعليه فإن التوظيف أو التأهيل يأخذ شكلين:[1]

الشكل الأول: في هذه الحالة يكون دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف هدفه إقامة وحدات إنتاجية كاملة ما يساهم مباشرة في القضاء على البطالة، ويكون التوظيف بأعداد كبيرة، ونمط الأثر القضاء على البطالة نتيجته كتلة نقدية ضخمة متمثلة في أجور هؤلاء العمال التي ستضخ في دورة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى كتل نقدية أخرى ستضخها هذه الشركات المتعددة الجنسية لخزينة البلد المضيف على شكل

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، 2013، ص ص 97، 98.

اشتراكات ضمان اجتماعي، ضرائب على المرتبات، اشتراكات تعاضدية، واشتراكات اجتماعية أخرى، أي أن الاستفادة مضاعفة في هذا الشكل.

الشكل الثاني: هو شكل آخر تتبناه الشركات الأجنبية يتمثل في الدخول للبلد المضيف وذلك بالاستحواذ على وحدات إنتاجية مقامة وطنيا وتكون إما عاجزة أو مخوصصة، تقوم هذه الشركات بشرائها أو المساهمة فيها، في هذه الحالة فإنه:

- إما يتم المحافظة على نفس العمالة ويتم فقط تأهيلها والرفع من قدراتها، وكذلك يتم الرفع من أجورها وهو ما يعود أيضا بالفائدة على هذه العمالة، وبالتالي على الاقتصاد الوطني.
- أو يتم بالإضافة إلى التأهيل والتكوين، الزيادة من عدد العمالة أي القيام بتوظيفات جديدة، وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

وعليه يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل، في ضوء الاعتبارات الآتية:[1]

- وجود الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدول ، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بدفع ضرائب على الأرباح المحققة ، مما يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة تمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
- إنشاء المشاريع الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة المضيفة.
- نجاح الدولة المضيفة في اختيار نوع التكنولوجيا المناسبة يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها.

المطلــب الثاني: البعد السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على حجم البطالة

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها وزوالها ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب، والسبب يعود إلى أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية

[1] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص ص 149، 150.

يفتقدها المنافسون المحليون، إذن فمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تساهم في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.[1]

ومما لاشك فيه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول المضيفة المتقدمة منها والنامية على حد سواء، تتمثل في موارد مختلفة محصلة، وأعباء مختلفة يتم تحملها، وعليه فإن اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف مختلف تلك الدول له نتائج تترجم واقعيا في الآثار التي يحتمل بأن تكون إيجابية أو سلبية على اقتصاديات الدول المضيفة، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل ومختلف الجوانب التي تخصه، كالتوظيف والأجر وكذلك التكوين والتدريب فهذا التأثير يتخذ الصيغة غير المباشرة والصيغة المباشرة فهذه الأخيرة تتحكم فيها عوامل رئيسية وهي:[2]

- **فالعامل الأول** يعتمد على الأسلوب الذي تختاره الشركات الأجنبية للدخول في تلك الاقتصاديات، ففي حالة إنشاء فرع أو مؤسسة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، فان هذا الأمر يتطلب خلق مناصب شغل جديدة، أما في حالة حيازة شركة قائمة (أو جزء من الشركة) قد يقلّل من حجم العمالة كأثر مباشر له، ففي حالة اقتناء شركة موجودة مثلا ربما يحتمل أن يتم اتخاذ قرار الاستغناء الجزئي أو ربما الكلي للعمال وهذا القرار يمثل في حقيقة الأمر الأثر السلبي على مستوى العمالة.
- **أما العامل الثاني** فيكمن في تقنيات وبنية الإنتاج ففي هذا الصدد أكّد هنري بورقينات HENRI-BOURRGUINAT: "أن مستوى العمالة يتأثر بعاملين أساسيين في الدول المضيفة وهما اختيار تقنيات الإنتاج المستعملة، إلى جانب بنية المنتوج وتركيبته" ، ففيما يتعلق باستعمال تقنيات الإنتاج (اختيار التكنولوجيا)، فإنه في حال تبني تكنولوجيا ذات كثافة رأس المال فهذا حتما يكون له أثر سلبي من خلال تدني تشغيل اليد العاملة.

وبخصوص عامل "تركيبة المنتوج"، فإن هناك تباين واضح بين خيار الصناعات الموجهة للتصدير، وخيار الصناعات المنشئة لإحلال الواردات هذه الأخيرة لها الأثر السلبي على مستوى العمالة.

---

[1] خاطر إسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2012–2013، ص 104.

[2] فضيل فارس، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مارس 2004، ص ص 134– 136.

ومن جانب الأجور فكل الدلائل تشير إلى أن الشركات الأجنبية تقدّم إغراءات كبيرة في من خلال الأجور المرتفعة، وهذا ما يؤدي حتما إلى آثار سلبية حيث أن الأجور المرتفعة التي تمنحها الشركات الأجنبية قد تؤدي بالإطارات المؤهلة في المؤسسات المحلية إلى مغادرتها، لتنال فرص العمل في الشركات الأجنبية مما يؤدي إلى حدوث مشاكل في الشركات المحلية هي في غنى عنها مثل "سلسلة الإضرابات" وما ينجم عنها من توقيف الإنتاج، والخسارة....إلخ .

إلى جانب الآثار المباشرة فإن تجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة يكون له آثاره غير المباشرة بشكل سلبي على مستوى العمالة، إذ أن الآثار غير المباشرة التي تبرز كنتاج للمنافسة بين الطرفين المحلي والأجنبي، عندما تستثمر الشركات المحلية في بعض الصناعات التي لا تستثمر فيها الشركات الأجنبية، فإن ذلك حتما يؤثر على مستوى العمالة، إذ عندما تشتد المنافسة أكثر قد تؤدي في بعض الحالات إلى عدم مقدرة بعض الشركات المحلية على المنافسة فيكون مآلها فقدانها لفرص الاستثمار، ومن ثم لا تتمكن من تشغيل عمالة إضافية وربما حتى مجرد الحفاظ على الحجم الكلي من العمالة المشغلة لديها. والتخلص الجزئي، وهذا ما يترتب عليه أثر سلبي غير مباشر على إجمالي العمالة في الدول المضيفة.

وفي هذا الصدد أكد عبد السلام أبو قحف على بعض الأمثلة الواقعية حيث في البرازيل خلال الفترة (1970–1975) اختفت من السوق ما يزيد عن 300 شركة وطنية تعمل في مجال صناعة الأغذية (الصناعة الخفيفة) نتيجة للمنافسة الشديدة بينها وبين الشركات متعددة الجنسيات.[1]

[1] المرجع السابق، ص ص 136– 138.

خلاصـة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن البطالة هي ظاهرة جد معقدة اختلفت فيها وجهات نظر المفكرين ورجال الاقتصاد، وكذا تعددت المفاهيم حولها وتباينت بين مختلف المدارس الاقتصادية، ومن النتائج التي توصلنا إليها أيضا، أن عملية إبراز الآثار التي يتسبب فيها الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة وحجم البطالة ككل هي جد معقدة خاصة في ظل تضارب الآراء بشأنها، حيث نجد رأيا يؤمن بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق فرص العمل، ورأيا آخر يعارضه على اعتبار أن تشجيعه يعني ببساطة إزاحة فرص العمل والقضاء على التي كانت متوفرة

وعليه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بطبيعة الحال، لكن كيفية التأثير والطريقة تبقى مختلفة من دولة إلى أخرى ومن نشاط اقتصادي إلى آخر.....الخ.

الفصل الثالث:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في خفض معدلات البطالة للفترة (2002-2015)

تمهيـــد

لقدتبنتالجزائرمنذأواخرالثمانيناتسياسةالانفتاحالاقتصادي،الرامية إلىمعالجةالاختلالاتالتيتعتريالاقتصادالوطني،وعم دتإلىتحسينمناخهاالاستثماريوتطهيربيئةأعمالهامنخلالتوفيرالإطارالقانونيوالتنظيميالملائمبأكبرقدرممكنمنتدفقاتالاستثمارالأ جنبيالمباشر ،بالإضافةإلىتحسينمؤشراتالاقتصادالكليومحاولةجعلهاأكثراستقراراوفيمستوياتمقبولة،والتيمنأبرزهاتخفيضم ستوياتالبطالة،التيتعدمنأخطرالمشاكلالتيتواجهالاقتصادالجزائري.

ونجد أن الاقتصادالجزائريخلالفترةالثمانيات قد تأثر كثيرا بالأزماتالخارجية حيث تراجعتمعدلاتالنموو تفاقمت المشاكل الاقتصاديةوالمالية نتيجة تراجععوائدالصادراتبسبب انهيارأسعارالبترول كماتراجعتمعدلاتالاستثماروتفاقمتمستوياتالبطالة،ماأدىبالجزائرإلىالإتباعمجموعةمنالإصلاحاتالاقتصاديةبهدفالقضاء علىا لاختلالاتالماليةالداخليةوالخارجية.

وبما أن الجزائر أحد الدول النامية التي لا تزال تعاني من مشكلة البطالة فهي تسعى جاهدة لخلق وظائف جديدة ، والحد من مشكلة البطالة وتدريب العمالة الوطنية، ونظرا لإدراك الحكومة الجزائرية أهمية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل من خلال خلق فرص عمل جديدة، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة، قامت بعدة إصلاحات اقتصاديةجديدة في هذا الصدد من بينها تقليص دور الدولة وخوصصة جزء من القطاع العام، كإشارات واضحة و مشجعة لدخول الرأسمال الأجنبي.

وللوقوف أكثر وبشيء من التفصيل على واقع البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر

المبحث الثالث : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في الجزائر (2002-2015)

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر من بين الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي، مما ألزم السلطات الجزائرية إلى تبني إصلاحات اقتصادية شاملة من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وهذا بغية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد منحت الجزائر الكثير من الامتيازات والتسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرفت تدفقاته انتعاشا في الفترة الأخيرة، لكنها لا تزال تطمح بأن يساهم هذا الاستثمار في التخفيض من معدلات البطالة فيها.

المطلب الأول: مقوماتالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والبيئة التشريعية والتنظيمية له

تتوفر الجزائر على مجموعة من المقومات التي تجعل منها بلدا مستقطبا للاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى البيئة التشريعية التي تتضمن مجموعة من القوانين التي من خلالها يتم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن الجانب التنظيمي يلعب دورا كبيرا في جذب مثل هذه الاستثمارات، وهذا لما توفره من تسهيلات في التعامل في الأمور الإدارية.

الفرع الأول: مقومات الاستثمار في الجزائر

تتمتعالجزائربكثيرمنالمؤهلاتوالعناصرالتنافسيةالتييمكنهاأنتجعلمنالجزائربلدارائدافياستقطابالاستثمارالأجنبيالمباشرإل يهاونذكرمنها:[1]

1. الموقع الجغرافي المتميز، بحيث تتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من البلدان الأوروبية وتمثل بوابة إفريقيا، وهي تتربع على مساحة تقدر بـ 2381741كلم^{2}وتتمتع بشريط ساحلي طوله 1600 كلم.
2. تنوع الأقاليم المناخية وبالتالي تنوع الثروة النباتية والمحاصيل الزراعية.
3. توفرها على موارد طبيعية مختلفة، حيث تحتوي على ثاني احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، إضافة إلى احتياطها من البترول، الحديد، الفوسفات، النحاس والمعادن الثمينة... وغيرها.
4. توفرها على الهياكل القاعدية الضرورية من موانئ، مطارات، طرقات، المناطق الصناعية، شبكات السكك الحديدية ووسائل الاتصال الحديثة.
5. امتلاكها ثروة بشرية هامة (أكثر من 70% منها شباب) مما يساهم في توفير اليد العاملة المؤهلة.
6. احتواءها على أكثر من 40.4 مليون نسمة مع معدل متزايد للنمو الديمغرافي.

[1] مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة- حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 104.

كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر وجلبه، غير أن هذه العوامل وحدها لا تكفي إذا لم ترافقها بعض المؤهلات الاقتصادية الأخرى، وهي ذاتها المؤهلات التي عملت وتعمل الحكومة الجزائرية على توفيرها وهي:[1]

- ✓ الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي.
- ✓ الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو ايجابية.
- ✓ الحوافز الجبائية والضريبية.
- ✓ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ الشراكة الأورومتوسطة.
- ✓ إصلاح القطاع المصرفي وقطاع العدالة.

الفرع الثاني: البيئةالتشريعيةوالتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد مر قانون الاستثمار في الجزائر بعدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد، خاصة في سنوات التسعينات حيث قامت بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة، وذلك من خلال إصدارها لقوانين تشجيع المستثمرين وإنشاء هيئات مكلفة بترقية ودعم الاستثمار.

أولا: الإطار التشريعي لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1 -قانون النقد والقرض:

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/14 خطوة نحو التشريع لفتح السوق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج المحروقات، ولقد شمل جوانب عديدة من الإصلاحات وهو ليس بقانون استثمار وإنما تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال وقد كرس عددا من المبادئ تتمثل في:[2]

المبدأ الأول: حرية الاستثمار، غير أن القانون ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد ذلك بنص تشريعي، كما أن القانون حدد شروط تدخل الرأسمال الخاص.

المبدأ الثاني: حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، وفي مدة شهرين أي أنه يتم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.

[1] المرجعالسابق،ص 104.

[2] عليوشقربوعكمال، **قانون الاستثمار في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 13، 14.

المبدأ الثالث: تبسيط عملية قبول الاستثمار ويخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض يبحث في الملف خلال شهرين ويبلغ المستثمر بقرار مجلس النقد والقرض.

وبإصدار السلطات العمومية الجزائرية لقانون النقد والقرض، والذي تم من خلاله إلغاء شرط الأغلبية النسبية لرأس المال والتي تتمثل في ضرورة امتلاك نسبة 51% من رأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49% للمستثمر الأجنبي، فقد ترك حرية المنافسة في السوق، حيث ساوى بين المستثمرين الأجانب والمحليين وفتح الباب واسعا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بدون أي قيود، وأصبح دور الدولة منظما للاقتصاد لا مسيرا له.[1]

2 -قانون الاستثمار 12/93:

إن سنة 1993تعتبر نقطة تحول بالنسبة للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، وهذا من الناحية التشريعية حيث تم في هذه السنة إقرار قانون الإستثمار 12/93في 05أكتوبر 1993من قبل المجلس الأعلى للدولة الذي كان يقود البلاد آنذاك، وتضمن هذا المرسوم مجموعة من الإجراءات التشريعية والإعفاءات الضريبية والحوافز التي خولته ليكون من بين أفضل القوانين الاستثمارية في البلدان العربية.

ومن بين ما يميز هذا المرسوم أنه جاء بقوانين جديدة و متميزة، كما تضمن نظاما جديدا لتشجيع الاستثمارات الخاصة، وذلك من خلال إنشاء وكالات الاستثمار التي تسهر على خدمة المستثمرين و اعتماد نظام المناطق الحرة لجلب الاستثمارات الأجنبية وتتمثل أهم النقاط التي جاء بها هذا المرسوم في:[2]

- ✓ إلغاء القيود التي ميزت 1982-1986 فيما يتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط .
- ✓ استعمال كل المعلومات التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو مبنية على أساس الشراكة (المادة 49منه).

3 -**قانون تطوير الاستثمار 2001:**

تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي جاء من أجل إعطاء دفع

[1] كاكي عبدالكريم، مرجع سابق، ص ص 214، 215.

[2] عليوشقربوعكمال، مرجع سابق، ص 14.

جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم 93-12، حيث أن التجربة دلت على بعض النقائص والقصور فيها، طالما أنه لن يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه، فمن بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي بلغ عددها 48 ملفا خلال الفترة (1993-2001) تم تجسيد 10% منها فقط، لذلك جاء الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق.[1]

وقد تضمنت بنود القانون الجديد الكثير من الحوافز الإضافية، كما تميزت بتأكيد ما كان يمنحه القانون السابق وتوضيح بنوده بشكل قاطع وارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها:[2]

- ✓ إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق.
- ✓ المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات.
- ✓ تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين، وهو يتمثل حاليا بالشباك الموحد اللامركزي المتواجد في 6 ولايات تضم أهم المدن الجزائرية.

أما الضمانات المقررة فتتمثل في: تمتع المشروع الاستثماري بحماية ضد التأميم والمصادرة، كما يضمن للمستثمر حرية تحويل الأرباح ورأس المال في كل وقت، ولقد حدد كذلك النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب.[3]

إن مفهوم الاستثمار وفق القانون الجديد قد تحدد بـ:[4]

- ✓ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- ✓ المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

---

[1] دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فيالعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2012-2013، ص 337.

[2] المرجعالسابق،ص ص 337، 338.

[3] المرجعالسابق،ص 338.

[4] المرجعالسابق،ص 338.

- ✓ استعادة نشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

وبذلك يكون هذا القانون قد فتح مجالا واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف، تطوير وترقية كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها، كإقامة وانشاء مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي والمساهمة في عمليات الخوصصة الكلية أو الجزئية أو نشاطات إعادة الهيكلة والمشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها وتأسيسها عن طريق المساهمات المالية والعينية.[1]

4 -قانون المحروقات رقم 03/05 الموافق لشهر مارس 2005

يعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن، لما له من انعكاسات إيجابية على التنمية والاستثمار، وكذا التأثيرات السلبية على ثروتنا النفطية، وتناقض هذا القانون مع إحدى مواد الدستور بالنسبة للمعارضين له، و يهدف هذا المشروع إلى:[2]

- ✓ تنمية احتياطي المحروقات بالبحث والاكتشاف والتنقيب وتنميته للمتوقع أفضل في أسواق التصدير.
- ✓ تنمية موارد الدولة بفضل الاستثمارات الجديدة وتنويع صادرات القطاع.
- ✓ تحسين آليات تنظيم وتسيير المؤسسات الجزائرية النشطة في قطاع المحروقات، وتحسين نوعية وكلفة المنتجات والخدمات النفطية.
- ✓ التحكم في سياسة البيئة والمحيط بضبط التشريع والتنظيم المتعاقدين بذلك.
- ✓ إحداث مناصب شغل جديدة وتحسين الكفاءة والتأهيل.
- ✓ ضمان استقلالية المؤسسات العمومية بكل شفافية وبفضل دور الدولة صاحبة السلطة العمومية عن دورا لمتعامل الاقتصادي.
- ✓ تكييف التشريع الجزائري مع متطلبات العولمة، والانضمام إلى التكتلات الدولية والإقليمية باستغلال الفرص المتاحة إراديا قبل أن يفرضها الضغط الخارجي.

[1] المرجعالسابق،ص 338.

[2] كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصصإقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة منتوري – قسنطينة–، 2004، ص 366.

- ✓ توسيع دائرة الاستفادة من المنتوجات الطاقوية والموارد المائية إلى سكان الجنوب الجزائري وسكان المناطق المحرومة بفضل شبكة توزيع الغاز ومحطات تحلية المياه، ومن التدابير التي من خلالها يتم إنجاح وتحقيق هذه الأهداف هي :
  - تشجيع أساليب التعاقد والشراكة في القطاعين العام والخاص، الوطني والأجنبي.
  - تشجيع الاستثمار والتدابير الجبائية.
  - إعادة تنظيم طرق تسيير المتعامل التاريخي (سوناطراك).
  - تحرير أنشطة التكرير وتسويق المنتجات النفطية داخليا وخارجيا.
  - إحداث نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة بقطاع المحروقات.

ثانيا: الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

في مجال تدعيم الإطار القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، وفي هذا الإطار وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 تم إنشاء وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات APSI والتي تحولت بموجب الأمر الرئاسي رقم 01 – 03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وهي تتولى المهام التالية :[1]

- ✓ ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- ✓ تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- ✓ تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار.
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- ✓ المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار.

1- إبراهيم قارة، **أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2009)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي،كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–، 2013-2014، ص 134.

1 -المصـادر والأجهزة: وهي تتمثل في:[1]

أ - المجلس الوطني للاستثمار CNI: هو جهاز استراتيجي لدهم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، ويضطلع بالمهام التالية:

- صياغة إستراتيجيةو أولويات الاستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.
- المصادقة على مشاريع اتفاقية الاستثمار.
- الشبابيك الوحيدة اللامركزية: من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أما من المستثمرين المحلين والأجانب ثم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية.

ب -الهياكل التقنية المختصة لدعم ومتابعة وانجاز المشاريع

- شبكات معلوماتية وطنية ودولية.
- صندوق لدعم الاستثمار.
- حافظة عقارية للمستثمر.
- مساهمة خبراء ومختصين وطنيين وأجانب.
- إدارة في خدمة المستثمرين والتنمية الوطنية.

ت -الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار"MDCGCPPI"وتقوم بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة.
- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2002-2015)

إن تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة يعتمد على حجم التدفقات التي توافرت نتيجة المؤهلات التي تمتلكها الجزائر، زيادة على ذلك التدفقات الخاصة بقطاع النشاط والتدفقات الخاصة بالأقاليم المستثمرة في الجزائر.

[1] المرجعالسابق،ص 135.

الفرع الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

تملكالجزائرالمؤهلات والعناصرالتنافسيةلجذبالاستثمارات،خاصةالإطار التشريعي،والتنظيميوالإداري،وكذلكقانونالاستثمار،زيادةعلىالقدراتالذاتيةللبلاد، ويوضحالجدولالآتي،تدفقاتالاستثمارالأجنبيالمباشرالوارد للجزائرفيالفترةالممتدةمنسنة 2002إلىسنة2015كمايلي:

الجدولرقم (02): حجمتدفقاتالاستثمارالأجنبيالمباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة :مليوندولارأمريكي.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1661.8	2646
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
القيمة	2540	2050	2571	1499	1691	1691	/

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى:

-رايس حدة، كرامة مروة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية-** ، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 76.

-نعيمة بوكلتوم،داود خيرة، **الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1998-2010)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 8.

*عدم توفر البيانات من قبل الجهات المختصة.

الشكل رقم (03): يمثل حجمتدفقاتالاستثمارالأجنبيالمباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (02).

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول رقم (02) نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ة إلى الجزائر للفترة الممتدة (2002–2015) شهد ت تذبذبا ونسب متفاوت ة من سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ أنه في سنة 2002 كان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ة إلى الجزائر يقدر بـ 1065 مليون دولاروالذيتحققبفضلبيعالرخصة الثانيةللهاتفالنقاللشركةأوراسكومالمصريةوخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية إلى جانب خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD بحث يعود 60% لصالح الشركة الألمانية هنكل ،كما نلاحظ أن قيمة الاستثمارات قد تراجعت سنة 2003 بنسبة 40.46% مقارنة مع سنة 2002.

أما في سنوات 2004–2005–2006 عادت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى الارتفاع وقدر نصيب الاستثمارات فيها بـ 881.9 و1081.1 و1795.4 مليون دولار على التوالي، بحيث أن الارتفاع في سنة 2004 راجع لبيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية ثم انخفضت هذه التدفقات سنة 2007 بـ 1661.8 مليون دولار، لتعاود الارتفاع سنة 2008 بـ 2646 مليون دولار، وذلك لأن الجزائر وبسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت في أوت 2008 فيما يتعلق بمقدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم انخفضت هذه التدفقات إلى ما قيمته 2540 مليون دولار سنة 2009 مقارنة مع سنة 2008.

وواصلت التدفقات الواردة إلى الجزائر في الانخفاض بـ 2050 مليون دولار سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009 بسبب انخفاض حصة كل من الدول الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا،اسبانيا ومصر، والتي تمثل أهم الدول المستثمرة في الجزائر، لتعاود الارتفاع بـ 2571 مليون دولار سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010 وهذا راجع إلى انجاز جامع الجزائر الأعظم، التي كلفت الشركة الألمانية بالإضافة إلى شركات أجنبية أخرى بإنجازه.

ولكن في سنة 2012 تعود للانخفاضحيث قدرت بقيمة 1499مليون دولار بسبب أحداث الربيع العربي الذي ميز سنة 2011، وما خلفته من آثار والتي كان من أبرزها عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة خاصة بليبيا ، وهذاما جعل من الشركات الأجنبية تمتنع ع ن الاستثمار، لترتفع قليلا سنة 2013 مقارنة عما كانت عليه في سنة 2012، ولتثبت في سن ة 2014 بنفس المقدار الذي شهدته

سنة 2013 المقدرة بـ 1691 مليون دولار، وكان جل هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات من طرف كبريات الشركات الأجنبية للدول المتقدمة.

الفرع الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب قطاع النشاط

تميزتالمشاريعالأجنبيةالمنجزةبالجزائربتمركزهافيقطاعاتمعينةكما هو موضحفي الجدولالآتي:

الجدولرقم (03):توزيعالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةالمصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2015)

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة(%)	القيمة (بمليون دينار جزائري)	النسبة(%)
الزراعة	1218	2.02	176019	1.52
البناء	11290	18.74	1323698	11.44
الصناعة	9231	15.32	6503533	56.20
الصحة	809	1.34	127684	1.10
النقل	30669	50.91	1027480	8.88
السياحة	789	1.31	982934	8.49
الخدمات	6226	10.34	964388	8.33
التجارة	2	0.00	37514	0.32
الاتصالات	5	0.01	428963	3.71
المجموع	**60239**	**100**	**11572213**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2015 (تحديث مارس 2016)**، تاريخ الاطلاع 2016/12/22، الساعة 10:15، (www.andi.dz).

الشكل رقم (04): يمثلتوزيعالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةالمصرح بها حسب قطاع النشاط

خلال الفترة (2002-2015)

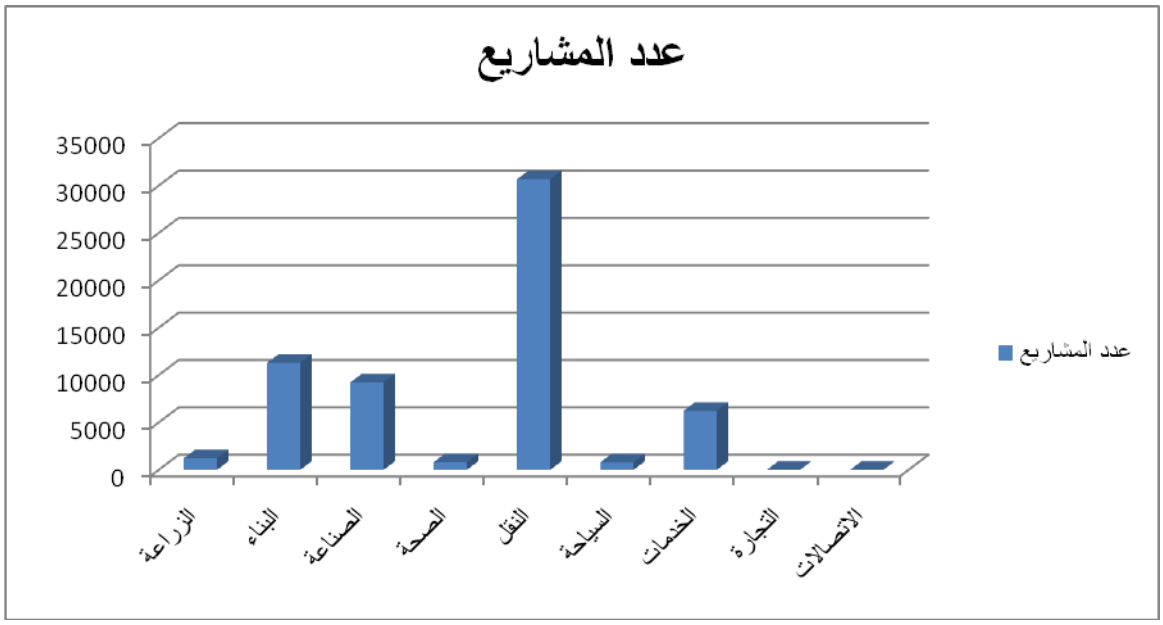

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (03).

من خلال معطيات الجدول رقم (03) الذي يضم التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر الذي لا يزال محصورا في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة خاصة قطاع المحروقات الذي هو اهتمام الكثير من المستثمرين الأجانب، حيث يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى والذي تقدر قيمته بـ 6503533 (مليون دج) وبما يعادل 9231 مشروع، في حين يحتل قطاع البناء المرتبة الثانية بمبلغ يقدر بـ 1323698(مليون دج) وبما يعادل 11290 مشروع، حيث أكدت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تقاريرها أن هذه المشاريع المصرح عنها سجلت استئنافا ملحوظا وهي من بلدان الاتحاد الأوروبي (فرنسا وايطاليا) وبلدان آسيا موضحة أنها تتعلق أساسا بالصناعات والبناء والأشغال العمومية، خاصة فيما يخص انجاز الطريق السيار شرق غرب وكذا بناء وانجاز مشروع الجامع الأعظم بالجزائر العاصمة، ويحتل قطاع النقل المرتبة الثالثة بمبلغ يقدر بـ 1027480 (مليون دج) وبما يعادل 30669 مشروع وخاصة بعد انجاز خطوط الترامواويوهي مشاريع مستأنفة ليومنا هذا، أما ترتيب قطاع السياحة، الخدمات، الاتصالات، الزراعة، الصحة والتجارة يأتي على التوالي وخاصة بعد عقد الشراكة بين الجزائر وبعض الدول العربية منها والغربية كالإمارات العربية، تركيا،كوبا...الخ.

إن الضعف الحاصل فيحصة هذهالقطاعاتمن حيثتدفق الاستثما رالأجنبيالمباش رإليها يعودإلىعزوفالمستثمرين الأجانب عنهذه القطاعاتوسببهعدموضوحالتشريعاتالقانونيةالمنظمةلعمليةالاستثمارفيهاواستمرارسيطرةالدولةعليهاوهومايض يعفرصاحقيقيةلتطويرهذهالقطاعاتوزيادةكفاءتها.

الفرع الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة

إن تعددمصادرالمشاريعالاستثمارية المنجزةبالجزائربينمختلفمناطقالعالمرغمتباينها منمنطقةإلىأخرى يتضح في الجدول التالي:

الجدولرقم (04):توزيعالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةالمصرح بها حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2015)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (بمليون دينار جزائري)
أوروبا	377	898192
فيما بيها الاتحاد الأوروبي	274	563346
آسيا	68	119506
أمريكا	16	65636
الدول العربية	200	1267592
إفريقيا	1	27799
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	13	89992
المجموع	**676**	**2471691**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2015 (تحديث مارس 2016)**، تاريخ الاطلاع 2016/12/22، الساعة 10:15، (www.andi.dz).

الشكل رقم (05): يمثل توزيعالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةالمصرح بها حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2015)

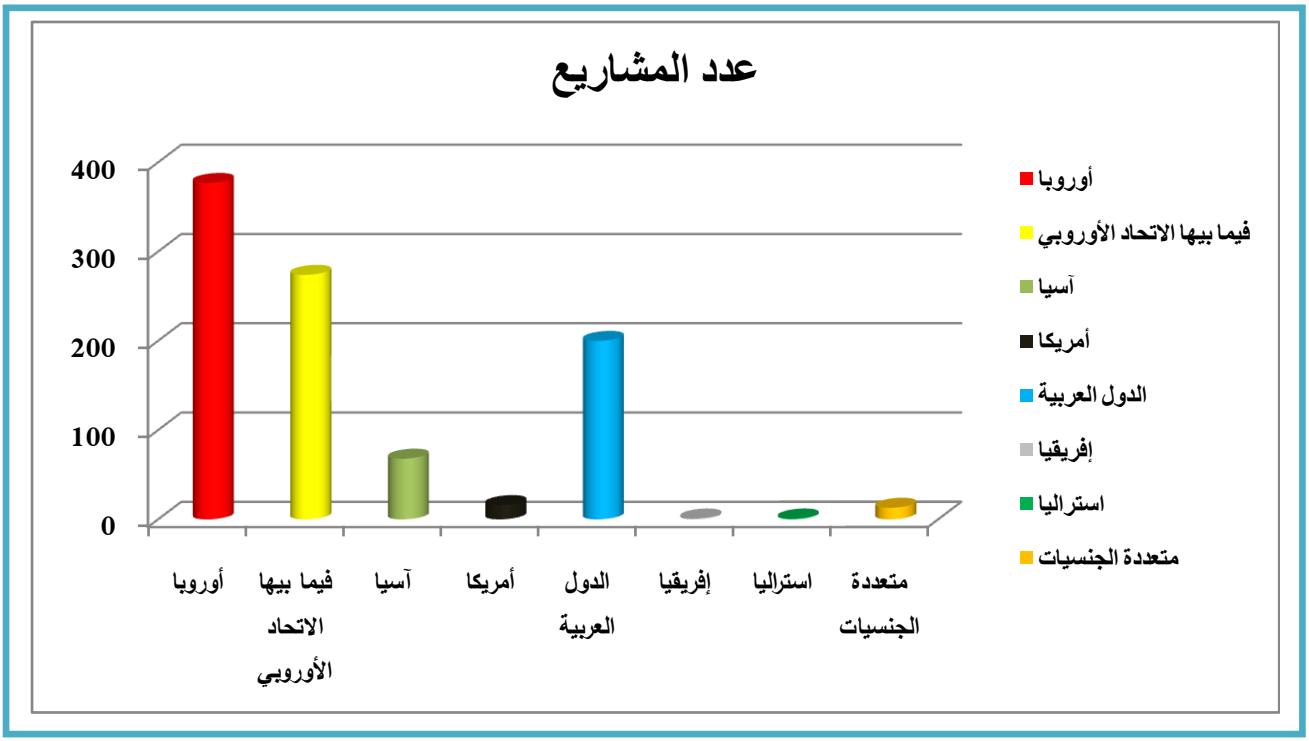

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (04).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن أوروبا تعتبر المستثمر الأساسي في الجزائر إقليميا من حيث عدد مشاريع الشراكة بما فيها الاتحاد الأوربي، حيث تعد فرنسا المستثمر الأول على رأس القائمة تليها اسبانيا وايطاليا كما وقعت الجزائر اتفاقيات الشراكة على المستوى السياسي والاقتصادي مع العديد من الدول الأوروبية من بينها الشريك الألماني، حيث سجلت الاستثمارات الألمانية في الجزائر أرقام مهمة خاصة في مجال الصناعات الثقيلة والطاقة المتجددة. وهذا من أجل امتصاص بطالة الشباب والتقليل من الفجوة التكنولوجية بين البلدين وتدارك التأخر في هذا المجال. وبحسب الخبراء فإن هذه الاستثمارات عالية التأهيل وذات قيمة تكنولوجية عالية مقارنة مع استثمارات الدول الأخرى، كما تركز الاستثمارات الألمانية على المنشأة القاعدية الطويلة المدى، خاصة ما يتعلق منها بالسكك الحديدية وقطاع الميكانيك والمنشآت الفنية الكبرى، ثم تليها الدول العربية،إذ تستحوذ الإمارات على قسط هام من الاستثمارات خارج قطاع المحروقات بنحو 30 مشروعا، ويعتبر مشروع مصنع الألمنيوم من أكبر المشاريع إذ تبلغ قيمته 5.4 مليارات دولار، كما تساهم السعودية في تنفيذ 13 مشروعا منذ 2006 بقيمة تزيد على مليار دولار، في حين تقدر قيمة الاستثمارات المصرية بالجزائر بنحو 400

مليون دولار، وتستثمر قطر والكويت من خلال مجموعة "أريدو" القطرية المالكة لمجموعة الوطنية الكويتية للهاتف الجوال، المالكة لعلامة نجمة بالجزائر.

في حين ساهمت إفريقيا واستراليا بمشروع شراكة واحد فقط وهذا مما يبين ضعف الاستثمار المشترك مع هاتين القارتين، إلا أن الشركات متعددة الجنسيات تسهم بـ 13 مشروعا اذ يمكن القول أن توسع الاقتصاد الجزائري أثار اهتمام الشركات المتعددة الجنسيات في العالم فحسب التقرير الخاص بسنة 2013 لمكتب الأعمال الاقتصادية و التجارية التابع لكتابة الدولة الأمريكية أوضح أن الجزائر بثرواتها و بالبرنامج الخماسي حول الاستثمار 2010-2014 الذي رصد له مبلغ 286 مليار دولار إضافة إلى حاجياتها الخاصة بالمنشآت القاعدية و مواد الاستهلاك التي تزداد توسعا وتثير اهتمام المؤسسات عبر العالم.

كما أشار مكتب الأعمال الاقتصادية أنالمناخ بالنسبة للمؤسسات المتعددةالجنسيات التي عزمت القيام باستثمارات مباشرة في الجزائر قد استقر بعد سلسلة الإجراءات المقيدة المتخذة في سنتي 2009 و2010.

وأضاف التقرير إلى أن المؤسسات الأجنبية أقامت في بعض الحالات شراكة مع عدة مؤسسات جزائرية توافق على تقاسم النسبة المئوية الغالبة بشكل يسمح للشريك الأجنبي بممارسة رقابة شاملة، وقد أكد بعض المستثمرين حسب نفس التقرير أنهم يفضلون العمل مع شريك محلي مما يساعد المؤسسة الأجنبية على تفادي البيروقراطية.

وإضافة إلى ذلك فان قانون المحروقات وقانون المالية لسنة 2013 قد تضمنا إجراءات ملائمة للاستثمارات الأجنبية، علما أن التغييرات التي طرأت على القانون حول المحروقات أدخلت تدابير تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي خصوصا في مجال الطاقة غير التقليدية على غرار التنقيب عن الغاز الصخري.[1]

المـطلـب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

علىالرغممنالمجهوداتالتيتقومبهاالهيئاتالمكلفةبدعموترقيةالاستثمارفيالجزائرمنأجلتحسين بيئة الاستثمار ،وذلكمنخلالسنالقوانينوالتنظيماتالتيتهدفإلىجذبالاستثماراتالأجنبية،إلاأنالواقعالعملي يكشفعنوجودالكثيرمنالمعوقاتالتيتحولدونتدفقالاستثماراتالأجنبيةإليها.

1-http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/782-le-climat-des-affaires-en-algerie-stable-et-prometteur-departement-d-etat, la date 17/05/2017, le temps 12 :45.

الفرع الأول: مشكلة التمويل وعجز القطاع البنكي

فيما يخص العمليات المصرفية الجارية، فإن مدة تحصيل شيك من نفس البنك وفي نفس المدينة 5 أسابيع ، تصل إلى أسبوعين، أما مدة التحصيل من بنك مختلف وفي مدينة أخرى فقد تتعدى بينماإجراءات فتح اعتماد مستندي تأخذ أسبوعين.[1]

- ❖ فيما يخص تمويل رأس المال العامل، 72.6% من المؤسسات تلجأ إلى التمويل الذاتي، 11.4% فقط من المتعاملين الاقتصاديين يلجؤون للبنوك.
- ❖ فيما يخص التمويل للاستثمار، 70.6% من المؤسسات تستعمل الأموال الخاصة، 18.1% قروض بنكية، حيث يشتكي المستثمرون من البطء في معالجة ملفات القروض، وصعوبة الحصول عليها وارتفاع معدلات الفائدة.

ومنه فإن إصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل التسيير لهذا القطاع أصبح ضروريا ليواكب الإصلاحات الاقتصادية وذلك لتحقيق النتائج المرجوة لترقية الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.[2]

الفرع الثاني: مشكلةالعقارالصناعي

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين الوطنيين و الأجانب، ولطالما تعثرت مشروعات، ونفر مستثمرون لهذا السبب، ومشكل العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر، حيث كشفت التجربة التي مر بها الاستثمار في إطار المرسوم التشريعي رقم 12/93 على أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسي أمام الاستثمار.

تبين أن المستثمرين يستهلكون عادة في المتوسط خمس سنوات للحصول على عقار صناعي.

وتتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في:

- ✓ طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق العام.
- ✓ بطء الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار.
- ✓ تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف تهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول الملكية.

---

[1] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية، عمان، 2012، ص 174.

[2] أحمد سمير أبو الفتوح، **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر منذ عام 2001**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 65.

✓ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

مما سبق يبقى الوصول للعقار من أكبر الصعوبات ويشكل أهم المعوقات أمام قرار الاستثمار، بحيث يتطلب الحصول على قطعة الأرض مسارا طويلا وموافقة عدة سلطات وهيئات، وهذا يقودنا لاعتبار أن مشكلة العقار في الجزائر هي مشكلة ذات طابع إداري وتنظيمي، فهي ليست ناجمة عن عدم وجود العقارات ولكن في عدم الاستغلال الكامل للعقارات بحيث 50% غير مستغلة، ومنه فإن التخفيف من عدد الإجراءات الإدارية للحصول على الأراضي اللازمة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء تساهم في حل مشكلة العقار الصناعي في الجزائر.[1]

الفرع الثالث: مشكلة الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار، كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد وإبطاء معدل التنمية، واختلاس المال العام ، وعادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساءلة، لتمتع كبار المسئولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم من المتابعات.

وتصنف الجزائر ضمن أكثر البلدان الإفريقية فسادا، حيث جاءت في المرتبة التاسعة من بين 21 بلدا إفريقيا ،كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي 2007، وقد أشار الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات.[2]

الفرع الرابع: معوقات أخرى

تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:[3]

- عدم الاستقرار الأمني وانخفاض درجة الأمن في المدن.
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- مشكلة القطاع غير الرسمي.
- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.

[1] المرجعالسابق،صص 65، 66.

[2] فاطمة رحال، مرجع سابق، ص ص 214، 215.

[3] مصباحبلقاسم، مرجع سابق، ص 86.

المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر

واجهت الجزائر العديد من العراقيل في مجال التشغيل مما أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة، وذلك في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، ولقد بقيت هذه الظاهرة تشغل الجزائر لما لها من تأثير سلبي على نفسية الفرد وعلى ازدهار واستقرار المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: أسباب ومميزات البطالة في الجزائر

إن أسباب تفشي البطالة في الجزائر راجع لمجموعة من العوامل منهاما هو خارج عن سيطرة الحكومة ومنها ما هو داخل في نطاق سيطرة الحكومة، غير أن البطالة في الجزائر لها خصائص عدة تتميز بها.

الفرع الأول: أسباب تفشي البطالة في الجزائر

إن للبطالة أسباب كثيرة منها ما هو مرتبط بزيادة السكانوالسياسةالتعليميةوالظروفالاقتصاديةوالاجتماعيةوالسياسية،والشؤونالتنظيميةوإنكلمنهميؤثرفيجانبعر ضالعملأوفيجانبالطلبعليهأوفي كل منهم، وعليه تكمنالأسبا ب الهيكلي ة للبطالةفي الجزائ ر فيعنصرين أساسين هما:[1]

أولا: العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة

من أهم العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة ولها الأثر الواضح على زيادة نسب البطالة في الجزائر ما يلي:

1. اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، ما أدى إلى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذه الصادرات التي تتميز بعدم استقرارية أسعارها ما من شأنه يؤدي إلى انكماش اقتصادي خاصة في النصف الثاني من الثمانينات ←انخفاض النمو الاقتصادي←ظهور آثار انكماشية←انخفاض مستويات الدخل والعمالة.
2. النمو الديمغرافي خاصة وأن الزيادة السكانية في الجزائر لا تتناسب والزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل.

[1] براق محمد، بوسبعينتسعديت، **أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص ص 4، 5.

3. نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضالة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.
4. أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر والتي تأزمت بعد سنة 1986 ما أدى إلى زيادة الضغوط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وما صحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني.

ثانيا: العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة

تتعلق مجمل هذه العوامل بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية، التوزيع السكاني وكذا ما تعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة، وعليه، فيمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

1. عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل، سواء كان هذا التكوين جامعيا أو مهنيا نظرا لضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
2. نقص في اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها في الحرف، فبالرغم من توفر مناصب شغل ذات امتيازات عالية خاصة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءات المطلوبة.
3. انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، إذ يواجه الشباب البطال صعوبات جمة في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل والذي من شأنه دفع عجلة التنمية.
4. العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور مما أدى إلى إضعاف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما لدى الشباب.ما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالبطالة الفكرية.
5. العامل الجغرافي فضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة في الجنوب والهضاب العليا.
6. الاختلالات الهيكلية والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي: نقص إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي، انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية، عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل.

ولعل من أهم أسباب البطالة حاليا في الجزائر هو ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة، كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية ضاعف من تكاليف انجازها ما أدى إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية القائمة بها ، وبالتالي تـس ريحها للعمال بشكل جزئي أو كلي.

الفرع الثاني: مميزات البطالة في الجزائر

تتميز البطالة في الجزائر بمجموعة من الخصائص وهي كالآتي:[1]

1. تمس الفئات الشابة: حيث أن معدل 29.9%من معدل البطالة تمس الفئات التي ت تراوح أعمارهمما بين (16-24 سنة) في سبتمبر 2015مقابل 25.2 % سجلت في سبتمبر 2014، أما بالنسبة للأشخاص الذين تفوق أعمارهم 25 سنة فإن البطالة تقدر ب 8% سنة 2015 وعليه فإنالعاطلين عن العمل لمدة طويلة يمثل 71.2% من مجموع العاطلين عن العمل والذي يقدر بـ 1.337 مليون شخص.
2. حوالي 55.7% من البطالين من فئة المقصيين من النظام المدرسي أي أن البطالة تمس من ليس لديهم مؤهل دراسي كافي يسمح لهم بالالتحاق بمناصب الشغل المطروحة.
3. تمس البطالة الرجال أكثر منها النساء. تمثل النساء ال لواتيتعانين من البطالة حوالي 16.6% من مجموع الأفراد الطالبين لمناصب عمل.
4. البطالة الموجودة في المناطق الحضرية كما هي موجودة في المناطق الريفية ، حيثقدر في المناطق الحضرية بـ 11.9 % منها (10.7% للرجال مقابل 15.9% للنساء) مقابل9.7%في المناطق الريفيةمنها (8.3% للرجال مقابل 18.8% للنساء).
5. بـالرغم من تراجع نسبة البطالة ابتداء من سنة 2002 إلى غاية سنة 2011 وما أظهرته السنوات الموالية من تغير بين الانخفاض والارتفاع في معدل البطالة إلى يومنا هذا، إلا أن سوق العمل في الجزائر يمتاز بواقع غير فعال، وهذا ما أ ثر سلبا على الاقتصاد الوطني وهو ظاهرة تفاقم العمل غير الرسمي ، فهناك دراسات ترى أنه يمثل 13% من اليد العاملة

[1] الديوان الوطني للإحصاءات، **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015**، تاريخ الاطلاع يوم 2016/04/15، الساعة 15:00.

النشطة ، غير أنه لو تم حصر الإحصائيات لمثل هذه الظاهرة لأعطت للبطالة صورة أخرى أشد تشاؤما مما هي عليه في الوقت الحالي.[1]

6. كما أنه من خلال استغلال المعطيات الخاصة بحالة العمالة في الجزائر يتضح أن عدد العمال الدائمين لا يمثل إلا 32.1% وأن عدد العمال الأحرار يمثل 28.7% من مجموع اليد العاملة النشيطة حيث أن ما يميز هذه الفئة أنهم يشغلون مناصب عمل غير مستقرة وذات مداخيل غير ثابتة. كما توضح نفس الأرقام أن 6.84% تعيش بواسطة إعانات ومساعدات عائلية تمنحها الدولة وهذا يعني أن مداخليهم محدودة ذلك أن هذه الإعانات لا تسمح بتغطية إلا الحاجات الجد أساسية.[2]

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر (2002-2015)

لقد شهدت الفترة (2002-2015) انخفاضا في معدلات البطالة ويتبين ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدولرقم (05): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسب%	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسب%	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات، تاريخ الاطلاع 2016/11/22، الساعة 15:00،(www.ons.dz)

الشكلرقم (06):يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (05).

[1] بقةشريف، العايبعبد الرحمان، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة – حالة الجزائر –**،مجلةأبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2008، ص 111.

[2] بقةشريف، العايبعبد الرحمان، مرجع سابق، ص 111.

منخلالالجدولرقم (05) يتضحلناأننسبةالبطالةانخفضتخلالفترةالدراسة،حيثكانتتقدرنسبتهاب 25.9%فيسنة 2002واستمرتفيالانخفاضإلىأنارتفعتفيسنة 2007 فوصلتإلى 13.8%،ثمعاودتالانخفاضحيثاستقرتعندسنتي 2010-2011 بنسبة 10%ثمعاودتالارتفاعسنة 2012 بنسبة 11%لتعودوتنخفضفيسنة 2013 بنسبة 9.8%،.

وعليهنسندالتراجعالحاصلفيمعدلاتالبطالةفيالجزائرخلالالفترة (2002-2015) إلىعدةعواملمنبينها:[1]

- تحسينالوضعيةالأمنيةللجزائر،وتنفيذبرنامجدعمالانتعاشالاقتصادي (2001-2004) الذيسمحباستكمالالعديدمنالمشاريعالعالقةوانطلاقعدةورشات،والتيترجمتبخلقالعديدمنمناصبالعمل.
- جاءفيهذهالمرحلةالقانونرقم 04-90 المؤرخفي 25 ديسمبر 2004 المتعلقبتنصيبالعمالومراقبةالشغلليعززمكانةودورالوكالةللتشغيلبصفتهاالهيئةالعموميةالتيتضمنتنصيبالما لوتشغيلهم،وقدتمتسجيلتطورملحوظفياستحداثمناصبعملللدىالمتعاملينالاقتصاديين.
- تطبيقالبرنامجالتكميليلدعمالنمو (2005-2009) إضافةإلىالبرامجالخاصةالتيمستالهضابالعلياوالجنوب،حيثعرفتهذهالفترةاستحداثعددهاممنمناصبالعمل.
- نتائجأجهزةالتشغيلالمؤقتوأجهزةخلقالنشاطاتالتيتدخلفيإطارترقيةتشغيلالشباب.
- الدورالكبيرالذيلعبتهكلمنالوكالةالوطنيةلتسييرالقرضالمصغروالوكالةالوطنيةلتطويرالاستثماروالمؤسساتال صغيرةوالمتوسطةفيتوفيرمناصبالعمل.

لكنومنخلالالجدولنلاحظأننسبةالبطالةبالجزائروخاصةفيأواسطفئةالشبابشهدتتزايدملحوظخلالالسنتينا لأخيرتين 2014-2015 حيثبلغت 10.6%، 11.2%علىالتوالي،فهذه النسبتعكسالأبعادالحقيقيةللمشكلةالتيتفاقمتفيالفترةالأخيرةمعاتجاهالدولةإلىخفضالإ نفاقالعامبسببانكماشعائداتالنفطوالغاز.

المطلبالثالث: برامجمكافحةالبطالةفيالجزائر

اعتمدتالجزائرفيمواجهتهالمشكلةالبطالةمجموعةمنالبرامجوالمخططاتتهدففيمجملهاإلىتحقيقالتنميةالاقت صاديةوالاجتماعية،وهذاماأدىإلىخلقمناصبالشغلبصفةمؤقتةودائمة،فمنبينهذهالمخططاتوالبرامجمايلي:

[1] زعيمة بوكلتوم، داودخيرة، **الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1998-2010)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 11.

الفرعالأول: المخططالوطنيلمكافحةالبطالة

يعتمدالمخططالوطنيلمكافحةالبطالةفيتمويلهعلىمصادرمختلفةمنها،البنكالعالمي،البنكالإفريقيللتنمية،مساهمةالمتع املينالاقتصاديين...الخ. ولقدركزالمخططعلىمحورينمنالانشغالاتوهما:

المعالجةالاجتماعيةللبطالة،والتيتتمعنطريقاستفادةالبطالينمنمنحةالتأمينعلىالبطالةوالإحالةعلىالتقاعدالمسبق.

والمعالجةالاقتصاديةللبطالة،التيتعتمدعلىالشبكةالاجتماعيةمنخلالإنشاءوظائفمؤقتة،فيإطارالأشغالذاتالمنفعةالعامةللا ستعمالالمكثفلليدالعاملة،وكذامنخلالدعمتشغيلالشبابعنطريقالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةوبرامجالأشغالالكبرى.

وقدتمإنشاءوالوصولمنخلالتبنيمخططمكافحةالبطالةإلى:[1]

- إنشاءبرامجللشبكةالاجتماعية: تمالشروعفيهامنذسنة 1992،تسعىإلىتخصيصإعاناتوتعويضاتماليةتهدففيمجملهاإلىحمايةوتدعيمالفئاتالأكثرفقراوالأكثرتضررامنسياساتا لانكماشالاقتصاديالوطني.
- الأنشطةذاتالمنفعةالعامة: انطلقتمنذ 1994 تهدفإلىتوفيرمداخيللفئةالبطالينخاصةالشبابمنهممقابلالقيامبأشغالوأنشطةللصالحالعام.
- المنحةالجزافيةللتضامن: تهدفإلىتقديمماقيمتهبين 600 إلى 1200دجللفئاتالتيبدونمدخل،والذينتجاوزوا 60 سنةوغيرالقادرةعلىالعملللأسبابصحية.
- أشغالالمنفعةالعامةذاتالاستخدامالمكثفلليدالعاملة: بدأتطبيقهمنذ 1997،بهدفالمعالجةالاقتصاديةللبطالةفيأوساطالشبابوكذاتقديممساعداتاجتماعيةللفئاتالمعوزة.
- برنامجتنميةالبلديات: تماعتمادهسنة 1998،تعملعلىإنشاءمناصبشغلجديدةمنخلالمشاريعصغيرةتهدفإلىتنميةالبلديات.
- برنامجالإنعاشالاقتصادي:

يهدفإلىإعادةتنشيطالطلبالكليوحمايةوترقيةالأنشطةالتيبإمكانهاخلقالقيمةالمضافةومناصبالشغلفيآنواحد،كماتسعىإلىت هيئةالبنيةالتحتيةللاقتصادالوطنيبمايتلاءموالتحولاتالجديدةالتيتميزالمسارالتنموي.

- دعمالاستثمارالأجنبي:

تعملسياساتالاستثمارالأجنبيعلىتوفيرمناصبشغلولوبشكلمؤقت،لكنفيالجزائرزيادةالاستثمارالأجنبيلايعنيبالضرورةزيادة حجمالتشغيلنظرالاعتمادهاعلىالعمالةالأجنبية.

[1] براق محمد، بوسبعينتسعديت، مرجع سابق، ص ص 7، 8.

- المؤسساتالصغيرةوالمتوسطة:

تعتبربمثابةقاطرةحقيقيةللنموفيبلادنا،فهيتمثلأحدالبدائلالممكنةلتوفيرمناصبشغل،خاصةأنمبدأالملكيةالخاصةمنشأن هتحسينأدائها.

- برنامجالقرضالمصغروالمؤسساتالمصغرة:

يشكلإحدىالتوجهاتالجديدةعلىالمسارالاقتصاديكونهاتساهمفيإنتاجالسلعوالخدماتمنجهةوتنميةروحالإبداعوالمبادرةلدى الشبابالمستثمرمنجهةأخرى،وبذلكفهذاالبرنامجيمكنمنتوفيرمناصبالشغل.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقريرالمزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة ، منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6.616 مشروع بمبلغ 743.97 مليار دج مما سمح بتوفير 178.166 منصب شغل ،وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار.

ولقد اتسمت السياسة الاجتماعية المعتمدة خلال التسعينات بانخفاض النفقات العمومية وإنشاء أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو اقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليا نظرا لارتفاع عدد المحتاجين، في هذا الظرف ظهرت تحديات جديدة تتعلق بانتشار الفقر واتساع الفوارق الاجتماعية وتدهور مستوى المعيشة لفئات واسعة من الأفراد، في هذا السياق تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001 وامتد إلى غاية 2004 وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج قصد إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، وبالتالي الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي بحيث يرتكز برنامج الإنعاش على المحاور الآتية:[1]

[1] عاقلي فضيلة، **البطالة، تعريفها وأسبابها، وآثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)** ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 12.

- مكافحة الفقر.
- إنشاء مناصب الشغل.
- التوازن الجهوي.

المـبحث الثالـث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في الجزائر (2002-2015)

تعاني مختلف دول العالم من مشكلة البطالة خاصة الدول النامية وعلى رأسها الجزائر بمعدلات مختلفة ومتباينة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي أجرتها الجزائر بهدف خلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. وسنحاول في هذا المبحث إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على توفير مناصب الشغل والذي ينعكس منطقيا على مستويات البطالة.

المطلب الأول: حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2002-2015)

سنحاول إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل مقارنة بالمشاريع الاستثمارية المحلية بالجزائر اعتمادا على البيانات الموضحة في الجدول رقم (06) كما يلي:

الجدولرقم (06): عدد مناصب الشغل التي وفرها كل من الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة: منصب شغل

المشاريعالاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة بمليون دينار جزئري	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الاستثمار المحلي	59563	%99	9100521	%79	904762	%87
الاستثمار الأجنبي	676	%1	2471691	%21	129254	%13
المجموع	**60239**	**%100**	**11572213**	**%100**	**1034016**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2015 (تحديث مارس 2016)**، تاريخ الاطلاع 2016/12/22، الساعة 10:15، (www.andi.dz).

نلاحظ من خلال البيانات الظاهرة في الجدول أعلاه رقم (06) أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل بالجزائر يبقى محدود، حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 676 مشروع أي ما قيمته 2471691 (مليون دج) ونسبة 21% من مجموع الاستثمار في الجزائر، حيث ان المستثمرين الأجانب تواجههم عدة تحديات لإنجاز مشاريعهم بالجزائر، أهمها (نقص المعلومة الاقتصادية، وصعوبة الحصول على التراخيص، وثقل الجهاز البيروقراطي، وتأخر اجتماع المجلس الوطني للاستثمار، الذي يترأسه الوزير الأول الذي يمنح رخص الاستثمارات الكبرى، وعدم استقرار التشريع الجزائري، وارتفاع حجم الضرائب إلى جانب ثقل الجهاز المصرفي، وافتقاد الجزائر لبورصة نشطة)، و قد قدرت عدد مناصب الشغل المستحدثة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر بـ 129254 منصب شغل أي بنسبة 13% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار المحلي والمقدرة بـ 87% من إجمالي المناصب. ويعود ذلك إلى تلك الصعوبات المذكورة آنفا والتي تعيق الاستثمار الأجنبي وما يوفره من خلق مناصب الشغل، ففي حين أنه لوتم تصور ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية إلى أكثر من 1%، فإن ذلك سيرفع من مساهمتها في توفير مناصب الشغل، وعلى هذا الأساس يجب على السلطات المعنية تكثيف الجهود من أجل تحسين البيئة وتهيئتها للاستثمار في القطاعات الأخرى من أجل استقطاب وجلب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

المطلب الثاني: توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب قطاع النشاط والأقاليم المستثمرة (2002-2015)

سنحاول تبيين نصيب كل من قطاع النشاط وكذا الأقاليم المستثمرة من حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر المصرح بها خلال الفترة الممتده من 2002 إلى غاية 2015 فيما يلي:

الفرع الأول: توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب قطاع النشاط (2002-2015)

يتم توضيحها في الجدول التالي:

الجدولرقم (07): توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط في الجزائر المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة: منصب شغل

	مناصب الشغل	النسبة (%)
الزراعة	528	%0.41
البناء	21533	%16.66
الصناعة	71936	%55.65
الصحة	2196	%1.70
النقل	1723	%1.33
السياحة	13128	%10.16
الخدمات	16710	%12.93
الاتصالات	1500	%1.16
المجموع	**129254**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2015 (تحديث مارس 2016)**، تاريخ الاطلاع 2016/12/22، الساعة 10:15، (www.andi.dz).

الشكل رقم (07): يمثل توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط في الجزائر المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)

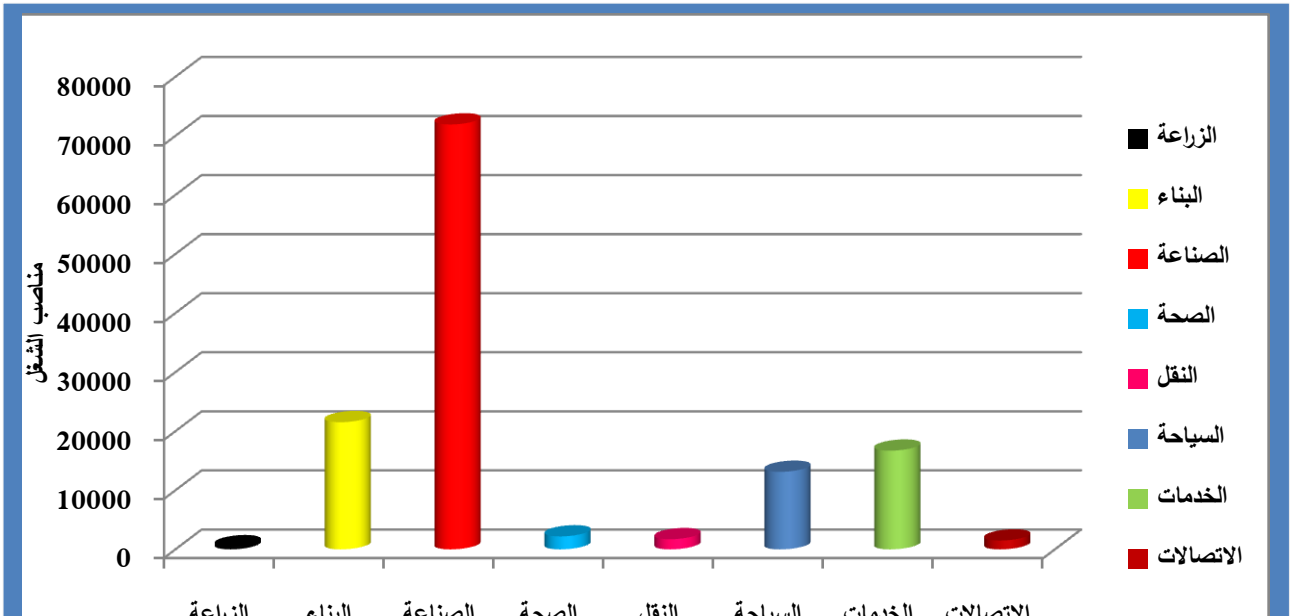

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (07).

من خلال الجدول أعلاه رقم (07) نلاحظ أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث وفر قطاع الصناعة 71936 منصب شغل بنسبة 55.65%، والشركات الأجنبية الناشطة في قطاع البناء احتلت المرتبة الثانية في خلقها لفرص عمل حيث وفرت 21533 منصب شغل بنسبة 16.66%، ثم يأتي في المرتبة الثالثة الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الخدمات حيث وفر 16710 منصب شغل بنسبة 12.93%، كما نجد أن الشركات الأجنبية الناشطة في قطاع السياحة تحتل المرتبة الرابعة حيث وفرت 13128 منصب شغل بنسبة 10.16%، ثم تليها في المرتبة الخامسة الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصحة، النقل والاتصالات وفرت (2196، 1723، 1500) منصب شغل بنسبة 1.70%، 1.33%، 1.16% على التوالي، كما نجد في المرتبة الأخير الشركات المستثمرة في قطاع الزراعة لما وفرته من مناصب شغل في الجزائر حيث وفرت 528 منصب شغل بنسبة تعادل 0.41% .

ومجمل القول أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجه بالدرجة الأولى إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات والخدمات خاصة فرع الاتصالات وتجاهلها للقطاعات الأخرى.

الفرع الثاني:توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (2002-2015)

تتضح في الجدول الآتي:

الجدولرقم (08): توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة: منصب شغل

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوربا	377	898192	76709
فيما بيها الاتحاد الأوربي	274	563346	39939
آسيا	68	119506	8607
أمريكا	16	65636	3346
الدول العربية	200	1267592	37842
إفريقيا	1	27799	400
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	13	89992	2086
المجموع	**676**	**2471691**	**129254**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2015 (تحديث مارس 2016)**، تاريخ الاطلاع 2016/12/22، الساعة 10:15، (www.andi.dz).

الشكلرقم (08): يمثل توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)

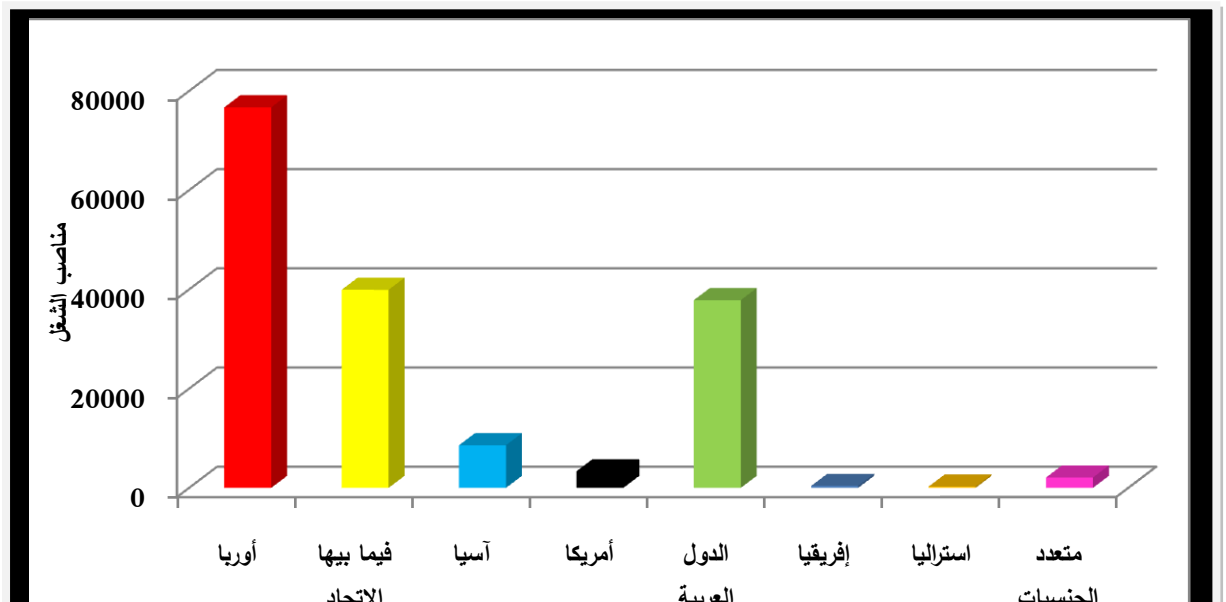

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (08).

من خلال الجدول أعلاه رقم (08) يتضح أن المشاريع الأوروبية بما فيها الاتحاد الأوروبي هي التي وفرت أكبر قدر من مناصب الشغل حيث قدرت بـ 116648 منصب شغل، تليها المشاريع المستثمرة من الدول العربية وقدرت بـ 37842 منصب شغل، تأتي بعدها المشاريع المستثمرة من آسيا بـ 8607 منصب شغل، وأمريكا بـ 3346 منصب شغل، أما المشاريع من متعدد الجنسيات وإفريقيا وأستراليا وفرت مناصب شغل قدرت بـ 2086، 400، 264 منصب شغل على التوالي.

إذن إن الجزائر لم تستفد من المشاريع الكبرى التي أطلقتها في قطاعات البناء والأشغال العمومية، لأن الشركات الأجنبية المستثمرة في هذه القطاعات تفضل استيراد اليد العاملة الأجنبية المؤهلة على تشغيل اليد العاملة الجزائرية العاجزة عن مواكبة التطور التقني لهذه الشركات.

خلاصة الفـصـل الـثالث

نخلص من خلال هذا الفصل أن الجزائر لا تزال تواصل جهودها من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية، بالنظر إلى الآثار الإيجابية التي يخلقها هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها، والمتمثل في خلق فرص عمل.

فالجزائر كغيرها من الدول الأخرى تسعى إلى تشجيع وتطوير البيئة الاستثمارية. لذا بادرت باتخاذ الإجراءات وقامت بسن العديد من التشريعات والقوانين المتضمنة جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمرين بغية توفير البيئة الملائمة لجلب أكبر عدد ممكن من

المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي من شأنها المساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل، والرفع من مستوى التأهيل المهني لليد العاملة.

ولكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وكآلية لتقليص معدلات البطالة، إلا أنه تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة ومساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي للقضاء عليها لا تزال دون المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات والموارد الطبيعية التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري لذلك لا بد على الجزائر من بذل المزيد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري والقضاء على كافة العقبات التي من شأنها أن تكون عائقا أمام قدوم المستثمرين الأجانب إلى الجزائر، ومن أهمها إصلاح الإدارة.

خاتـــمة عامة

في ضوء ما تم عرضه يتبين أن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، وذلك من خلال تهيئة وتوفير مناخ الاستثمار الملائم، ويبدو ذلك واضحا من خلال إصدار العديد من التشريعات التي تميزت بحزمة من الحوافز والضمانات ترمي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور في نقل التكنولوجيا الحديثة، تحديث الصناعات المحلية وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، وفضلا عن ذلك إسهامه في توفير مناصب الشغل، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، لا يزال محدودا بالنظر إلى المقدرات الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها، فمن خلال هذه الدراسة اتضح أن الأثر المتولد من الاستثمار على التشغيل بالجزائر هو أثر إيجابي خلال فترة الدراسة، إلا أنه لم يرقى إلى المستوى المرغوب.

ومن خلال دراستنا خلصنا إلى جملة من النتائج، كانت بدايتها النتائج المتولدة عن اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضيـــات:

نورد فيما يلي أهم نتائج اختبارات فرضيات الدراسة كما يلي:

1/الاستثمار هو حركة دولية لرؤوس الأموال بهدف تحقيق أهدف سياسية واقتصادية ومالية والذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، كما يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، هادف إلى استثمار تلك الرساميل في مشاريع جديدة أو مشاريع قائمة في الدولة المضيفة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما **يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

2/ يشمل التشغيل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، التي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، مشكلة البطالة هي ظاهرة اقتصادية سلبية تكمن في نقص التشغيل والتوظف للأشخاص الراغبين في العمل، و يمكن معالجتها من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية فقط، بل لابد أن تستوفي بعض الشروط في العامل، وهذا ما **يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

3/ إن توفير مناصب عمل من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى جد ضئيلة ولا ترتقي للمستوى المطلوب مقارنة مع الطموحات والإمكانيات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تسعى الدول المضيفة لها للتخفيف من حدة البطالة، كما هو الحال في الجزائر "قطاع المحروقات" وليس القضاء على مشكلة البطالة، **وهو ما ينفي الفرضية الثالثة.**

4/ مما تم عرضه خلال هذه الدراسة، نرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم بشكل ضئيل في تقليص معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (2002-2015)، لما وفره من مناصب العمل، حيث لم يرقى إلى المستوى المرغوب فيه مقارنة مع الطموحات والإمكانيات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري، وتمركزها في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة، وهذا ما أثبت في الدراسة التطبيقية، وبالتالي **الفرضية الأخيرة غير مؤكدة.**

<u>نتـائـج الدراسـة:</u>

تم التوصل إلى النتائج التالية:

1/ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل للتكنولوجيا الحديثة، وتعزيز القدرة التصديرية ورفع القدرات التشغيلية...الخ.

2/ الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تمويل دولي، في شكل حركة رؤوس الأموال دولية طويلة الأجل، التي تعتبر كبديل عن القروض الخارجية وما يترتب عنها من تكاليف.

3/ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الاستراتيجيات الخاصة بالدول المضيفة للقضاء أو الحد من مشكلة البطالة، من خلال توفير مناصب عمل إضافية للعمالة المحلية المستقطبة في إطار المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

4/ إن حرص الدولة على تحسين مناخها الاستثماري من خلال التأثير على تنظيم وضبط أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، يستوجب أن تخضع للتحديث والتحسين بما يتلاءم مع تطورات الوضع الداخلي والخارجي لها، لضمان حسن استقطاب الاستثمارات.

5/ بالنظر إلى نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات والقدرات التي تمتلكها، فان تلك النسبة صعيفة ويمكن ارجاع ذلك الى عدة عراقيل ومعوقات مازالت تعيق المناخ الاستثماري في الجزائر، ولعل من أهمها الفساد الإداري والمالي، والبيروقراطية وانعدام الشفافية ومشكل العقار الصناعي، ضعف البنية التحتية...الخ

6/ يعتبر قطاع الصناعة البترولية من أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، التي لا توفر مناصب عمل بالحجم المطلوب، مقارنة بالاستثمارات الإنتاجية والخدماتية الأخرى.

7/ بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية والإستراتيجيات المعتمدة للقضاء على البطالة، إلا أنها تضل دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين، ويعود ذلك بدرجة أكبر إلى عدم الاستثمار في المورد البشري بصورة كفأة.

التوصيات المقترحـة:

في ضوء النتائج السابقة يمكننا صياغة بعض التوصيات أهمها:

1/ تركيز الجهود نحو استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية كثيفة العمالة، من أجل محاربة البطالة خصوصا في ظل تنامي القوة العاملة في الجزائر.

2/ ضرورة العمل على تغيير وجهة الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات (الحيز، الحياد) وعلى أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة السياحة والفلاحة.

3/ العمل على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، من خلال تدارك النقائص التي تتضمنها القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار.

4/ تشجيع كل أنواع الاستثمار للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من التكاليف الإنتاجية.

5/ حتمية الاستثمار الرشيد في العنصر البشري الذي يعتبر المحرك الأساسي لعجلة التنمية في كل القطاعات.

آفـاق الدراسـة:

في ظل دراستنا لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقليص البطالة لاحظنا أن هناك بعض النقاط التي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها في دراسات سابقة، نورد البعض منها في الآتي:

1/ دراسة أهم المتطلبات لتحسبن مناخ الاستثمار في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

2/ دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا.

3/ الاستثمار في المورد البشري ومشكلة البطالة في المجتمع الجزائري.

قـائمـــة

المـراجـــــع

قائــمة المـراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب :

1-أبو الفتوح أحمد سمير، **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر منذ عام 2001**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.

2-أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، 2003.

3-أبو قحف عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

4-أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

5-الجبوري عبد الرزاق حمد حسين، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

6-خضر جميل أحمد محمود وآخرون، **البطالة –الأسباب ولآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، 2013.

7-الخطيب خالد راغب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات " في ضوء معايير التدقيق الدولية**"، دار البداية، عمان، 2009.

8-خلف فليح حسن، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.

9-الزين منصوري، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية، عمان، 2012.

10-السعودي أحمد، طاهر أحمد، **البطالة – المشكلة والحل-**، مركز المحروسة، القاهرة، 2008.

11-عبد الحميد صلاح محمد، **أزمة البطالة دراسة مقارنة (مصر-السعودية-الكويت)**، هبة النيل العربية،2011.

12-عدون ناصر دادي، العايب عبد الرحمان، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد- من خلال حالة الجزائر-**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

13-علوان قاسم نايف، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة، الطبعة الثانية، عمان، 2012.

14-العيسى لؤي أديب، **الفساد الاداري والبطالة**، دار الكندي، عمان، .2014

15-قبلان فريد أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات " دراسة مقارنة" كوريا الجنوبية- ماليزيا- المكسيك- مصر- الأردن- تونس- البحرين**، دار النهضة العربية، القاهرة، .2008

16-كاكي عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.

17-كمال عليوش قربوع، **قانون الاستثمار في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

18-مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل، عمان، 2007.

19-المغربي إبراهيم متولى حسن، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي " من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة** "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015.

20-نجا علي عبد الوهاب، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية- تطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، .2015

21-النجار فريد، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

2/الرسائـل والأطروحـات :

1-إسمهان خاطر، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2012-.2013

2-برباش عنترة، **أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي: الجزائر- المغرب- تونس" دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990- 2012**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، بدون ذكر التخصص، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة-، 2015-.2016

3-بقاط حنان، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، العلوم الاقتصادية ، اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2006-.2007

4-بلقاسم مصباح، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة- حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، علوم التسيير، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-.2006

5-بن سمينة دلال، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2012-2013.

6-بوراوي ساعد، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب) "دراسة مقارنة"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2007-2008.

7-حمودي بن عباس، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الصين-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2011-2012.

8-ذبيح محمد دمان، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم الشريعة، اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة-، 2007-2008.

9-رحال فاطمة، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر: 200-2010**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2011-2012.

10-عبد محمد نورية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه، الفلسفة، فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012.

11-عقون سليم، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، علوم التسيير، تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف-، 2009-2010.

12-فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، علوم التسيير، التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2009-2010.

13-فضيل فارس، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر-** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مارس .2004

14-قارة إبراهيم، **أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2009)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-، 2013-2014.

15-قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالجزائر** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، العلوم الاقتصادية، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، 2010-2011.

16-كاكي عبد الكريم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، العلوم التجارية، تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

17-مرداوي كمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة-، .2004

18-ناصور عبد القادر، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محاولة تحليل** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، 2013-2014.

19-نزاري رفيق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة: تونس- الجزائر – المغرب** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2007-2008.

3/الملتقيات :

1-براق محمد، بوسبعين تسعديت، **أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

2-بوكلتوم نعيمة، خيرة داود، **الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1998-2010)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

3-عمار بن عيشي، الغالي بن ابراهيم، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر .2011

4-فضيلة عاقلي، **البطالة، تعريفها وأسبابها، وآثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

4/المجلات :

1-حدة رايس، مروة كرامة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية-**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر، العدد 12، ديسمبر 2012.

2-شريف بقة، عبد الرحمان العايب، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة – حالة الجزائر-**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر، العدد 04، ديسمبر .2008

3-مسعداوي يوسف، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر، العدد 03، جوان 2008.

5/المواقع الالكترونية :

1- www.andi.dz.

2- www.ons.dz

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1- Bonnin Berard, L'entreprise multinationale et L'etat, (édition etudes vivantes, France, 1984.